رؤية مستقبلية لدور الوقف الخيري في تمويل التعليم العالي في مصر في ضوء تجارب بعض الجامعات

د. عصام عطية عبد الفتاح

أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية بالعريش

ملخص

هدفت الدراسة بصفة عامة إلى الوصول إلى بناء رؤية مستقبلية لدور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي في مصر في ضوء بعض الخبرات الدولية الرائدة؛ ومن ثم فقد استعرضت الأسس النظرية لدور الوقف الخيري في دعم تمويل المؤسسات المجتمعية على ضوء الأدبيات التاريخية والمعاصرة، وأشارت إلى بعض الخبرات الغربية والعربية الرائدة في مجال دور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي، مع تشخيص واقع التجربة المصرية قديما وحديثا في هذا الشأن، وتم استخدام المنهج الوصفي لمناسبته الهدف من البحث، ومن أهم نتائج البحث ضرورة تعديل التشريعات والقوانين التي تمنح الجامعات المصرية الاستقلالية في تلقي الأوقاف وإدارتها، مع تقديم التسهيلات الضريبية التي تشجع أصحاب الأموال على التبرع، واستغلال كافة الوسائل المتاحة لإعادة نشر ثقافة الوقف بمفهومه الشامل الذي يسع مستجدات العصر، وتنويع المجالات التي تنفق فيها أموال الوقف والإعلان عنها، مع إتاحة الفرصة لصغار المانحين بالتبرع عبر صناديق وقفية تضمهم، وأهمية قيام إدارات الوقف بالجامعات باستثمار جزء من أموال الوقف في مشروعات تدر أرباحا للاستفادة منها في تعظيم عوائد الوقف وزيادة الإنفاق على العملية التعليمية، وحتى يتم الحفاظ على القوة الشرائية لأموال الوقف بمرور الوقت، وضرورة خضوع إدارات الوقف بالجامعات للجهات الرقابية للمساءلة القانونية التي يلزمها ضرورة تحليها بالشفافية والإفصاح عن ميزانياتها ومجالات إنفاقها لبناء جسور الثقة مع المانحين.

الكلمات المفتاحية: الوقف– تمويل التعليم– التعليم العالي– تجارب الجامعات

A Futuristic Vision for the Role of Charitable Endowments in Financing Higher Education Institutions in Egyp

Abstract

University funding remains one of the most serious challenges officials and decision-makers face in almost all the countries of the world due to the fact that the ability of universities to achieve their goals and accomplish their mission depends greatly on the availability of resources. As thus, many prestigious universities seek to use diverse funding resources including the charitable endowment to be able to able to maintain high performance and quality standards. In spite of the effectiveness of manipulating charitable endowment resources in supporting higher education institutions in both developing and developed countries, these resources are not so far well used by the Egyptian universities. In the light of this argument, the present study seeks to propose an integrated model for the optimal use of charitable endowments in funding and supporting Higher Education institutions in Egypt in light of the previous international experiences. For the purposes of the study, the descriptive approach was adopted to review the role of charitable endowments in funding higher education universities in United States, Saudi Arabia, and Egypt. The study concludes that rules and regulations concerning university funding in Egypt need to be revised and amended so that the universities are given the autonomy and right to receive and administrate charitable endowments. It is also suggested that taxpayers should have some additional facilities to be encouraged to donate to universities. Universities are finally recommended to make the optimal use of charitable endowment resources in their development plans and to revive the endowment culture in its comprehensive concept that best addresses the increasingly rapid changes of our modern life.

Keywords: endowments, education finance, Higher education, university experiences.

مقدمة

يعتبر التعليم الجامعي بوظائفه الرئيسة الثلاثة من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع فاعلا رئيسا في تحقيق نهضة المجتمع واللحاق بركب الحضارة الإنسانية وتحقيق التنمية بكافة أشكالها المنشودة؛ مما يتطلب القيام بجهود مستمرة لتطويره ليقوم بدوره في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته.

وتتوقف قدرة الجامعات على تحقيق أهدافها على توافر الإمكانات والأموال المتاحة، وكلما كان التمويل كافيا كان نظام التعليم الجامعي جيدا؛ لذا تعتبر قضية تمويل الجامعات من أهم القضايا التي تواجه متخذي القرار في جميع دول العالم.

ويعتبر البحث عن موارد تمويل إضافية للجامعات أمرا صعبا، وقد نجحت بعض المؤسسات الجامعية المرموقة في استخدام موارد تمويلية متعددة عن طريق الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص.

ويشير واقع التعليم بالدول العربية إلى محدودية دور التمويل الخاص، فما زالت في معظمها تعتمد على ما ترصده الحكومة من ميزانيات للإنفاق على التعليم، رغم التغيرات الاقتصادية التي تدفع معظم الحكومات العربية للتوجه نحو توسيع دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بوجه عام، وفي تقديم الخدمات التعليمية بوجه خاص.(أبو شمالة، ٢٠١٨، ٧١)

وفي مصر ما زال الاعتماد الأكبر على التمويل الحكومي، في الوقت الذي يعاني فيه اقتصاد البلاد من مشكلات انعكست على الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي بالميزانية العامة للدولة، فقلت كفاية الميزانيات المرصودة لأسباب متعددة منها يمكن إسناده إلى عجز الموازنة، وارتفاع تكلفة التعليم العالي، فضلا عن ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم نتيجة الزيادة السكانية المضطردة ومحدودية القدرة الاستيعابية للجامعات.

وهذا ما يدفع المؤسسات التعليمية في مصر إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية بجانب الدعم الحكومي، ومن هذه المصادر ما له جذور تاريخية، وتم تجريبه بنجاح في المؤسسات العالمية والعربية، وهو استخدام الأوقاف لتتمكن الجامعات من الارتقاء بالمستوى التعليمي ورفع الكفاءة البحثية بما يسهم في خدمة المجتمع وتقديم الحلول لمشكلاته.

ورغم الماضي المشرف الذي ترصده المصادر التاريخية عن اضطلاع الوقف بتمويل حاجات المجتمع وفي مقدمتها التعليم بمراحله المختلفة، ورغم الحاضر المشرق للمؤسسات الوقفية الغربية والعربية للنهوض بدور كبير في تمويل المؤسسات التعليمية، فإن واقع تمويل التعليم العالي في مصر يشير إلى ضعف دور الوقف الخيري في القيام بالدور المنشود في دعم التعليم وزيادة موارده.

وجاء هذا الانحسار لدور الوقف التعليمي لعوامل عدة، بعضها راجع إلى حالة التقهقر والضعف العام الذي تعاني منه الأمة عامة والأوقاف على وجه الخصوص، والنظرة الضيقة للوقف على أنه مؤسسة دينية تهتم فقط بشئون المساجد وغيرها من الشئون الدينية البحتة، مع أن الخبرات التاريخية أثبتت أن الوقف أدى العديد من الأدوار الاجتماعية والاقتصادية، وأسهم في التنمية بكافة أشكالها قديما في المجتمعات المسلمة قبل أن يتراجع دوره ويتدهور، وعاد الوقف لدائرة الضوء حديثا في المجتمعات المعاصرة الغربية والعربية، باعتبار أموال الوقف وممتلكاته جزءا مهما من ثروة المجتمع يمكن توظيفه في مساعدة الحكومات على تقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية وغيرها.

مشكلة الدراسة

يعاني قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر من ارتفاع في النفقات والاحتياجات في ظل قلة الموارد والإمكانات، وعجز الميزانية الحكومية وحدها عن الوفاء بكل متطلبات التعليم الجامعي والبحث العلمي المتزايدة، وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حاجة التعليم العالي لمزيد من مصادر التمويل، ومنها:

- ارتفاع تكلفة التعليم العالي، وارتفاع معدلات التضخم عموما، وعدم قدرة الحكومة على تحمل أعباء التمويل؛ نتيجة لتفاقم هذه الأعباء التمويلية.
- الزيادة السكانية وما ينتج عنها من زيادة الطلب على التعليم الجامعي، مع صعوبة استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الالتحاق بالتعليم العالي في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات التعليم العالي نتيجة الانفجار السكاني.

- الاستمرار في سياسة التوسع في قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، باعتباره مظهرا للتنافسية الدولية، واتباع سياسة مجانية التعليم العالي، على الرغم من ارتفاع التكلفة الخاصة به.
- ترتب على ذلك زيادة الضغط على ميزانيات الجامعات، وتأثر قطاع التعليم العالي بتردي الأوضاع الاقتصادية للمجتمع في السنوات الأخيرة المتمثلة في تراجع إيرادات الدولة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي. (إسماعيل، ٢٠١٧، ٦، والبلتاجي، ٢٠١٣، ٤٦)

وتدفع التحديات الاقتصادية وما يصاحبها من تغيرات محلية ودولية المؤسسات التعليمية إلى تنويع مصادر دخلها، وعدم الاقتصار على المصادر الحكومية المتناقصة؛ مما أدى للبحث عن مصادر تمويل إضافية.

وقد تزايد الحديث عن الوقف باعتباره أحد مصادر تمويل التعليم بصفة عامة وتمويل التعليم العالي بصفة خاصة، وطرح فكرة الاستفادة من الخبرة التاريخية الإسلامية في هذا المجال، وكذا الاستفادة من بعض الخبرات المعاصرة في هذا الصدد، لاسيما تجربة بعض الجامعات الأمريكية والسعودية التي جسدت إسهام القطاع الأهلي والخيري في نمو التعليم الجامعي والبحث التكنولوجي؛ للاستفادة منها في استخدام الأوقاف في تمويل الأنشطة التعليمية والبرامج البحثية بالجامعات المصرية؛ لتتمكن من الاستمرار في تأدية وظائفها العلمية والارتقاء بالمستوى التعليمي وصولا للتنافسية الدولية، والبحثية لخدمة مجتمعها المحلي، وتقديم الحلول لمشكلاته.(النويران والبقوم، ٢٠١٧، منصوري، وملالة، وحيمر، ٢٠١٧، والسالم والمنقاش، ٢٠١٨)

ورغم تعدد الدراسات التي أكدت على إمكانية استثمار أموال الوقف باعتبارها بديلا أو مساعدا لتمويل التعليم العالي مثل دراسة الهلالي(٢٠٠٣)، ودراسة حفناوي والقطيط(٢٠١٢)، ودراسة عبد الجليل(٢٠١٤)، ودراسة الدهشان(٢٠١٦)، ودراسة إسماعيل (٢٠١٧)، ورغم نجاح تجربة الوقف في دعم التعليم وخصوصا التعليم العالي قديما في الحضارة الإسلامية، وحديثا في جامعات غربية وعربية، بل نجاح التجربة في مصر متمثلة في فرع جامعة الأزهر بالدقهلية؛ فإن التجربة لم تتكرر في مصر، ولم تسعَ أية جامعة مصرية أخرى للتخطيط

لاستغلال أموال الوقف في زيادة مواردها، وهذا ما يدفع الباحث للمشاركة في التذكير بأهمية هذا المجال ووضع رؤية مقترحة لكيفية توظيفه والاستفادة منه في تمويل التعليم العالي في مصر مستفيدا من خبرات الماضي وكذا خبرات بعض الجامعات المعاصرة.

ومن ثم؛ يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **كيف يمكن الإفادة من تجارب بعض الجامعات في بناء رؤية مستقبلية لدور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي في مصر؟**

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

١- ما الأسس النظرية لدور الوقف الخيري في دعم تمويل المؤسسات المجتمعية على ضوء الأدبيات التاريخية والمعاصرة؟

٢- ما تجارب بعض الجامعات العالمية والعربية في التمويل عن طريق الوقف الخيري؟

٣- ما واقع التجربة المصرية في مجال دور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي؟

٤- ما الرؤية المستقبلية لدور الوقف الخيري في دعم تمويل التعليم العالي في مصر في ضوء بعض الخبرات الدولية؟

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لما له من دور في فهم الظواهر التربوية واستنباط علاقات مهمة بين الظواهر المراد دراستها، وكذلك تفسير البيانات التي يتم الحصول عليها ، وهو ما يتفق مع طبيعة البحث الحالي واستخدامه في تحليل الدراسات السابقة، وبيان الدور الذي قامت به الأوقاف قديما، والوقوف على بعض الخبرات الدولية والإقليمية والمحلية لتطبيق الوقف العلمي؛ وتوضيح بعض مصادر ومتطلبات تمويل مؤسسات التعليم العالي بمصر، والاستفادة من كل ما سبق في وضع رؤية مستقبلية لدور الوقف في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة للوصول إلى بناء رؤية مستقبلية لدور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي في مصر بالإفادة من تجارب بعض الجامعات الغربية والعربية، مع

تعرف الأسس النظرية لدور الوقف الخيري في دعم تمويل المؤسسات المجتمعية على ضوء الأدبيات التاريخية والمعاصرة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

١- أهمية قطاع التعليم العالي واستحواذه على اهتمام الكثيرين من شرائح المجتمع.

٢- أهمية مجال تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء محاولة التوصل إلى مصادر تمويل بديلة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لهذا النمط من التعليم.

٣- أهمية متغير الوقف باعتباره أحد مصادر التمويل التي ثبتت فاعليتها في كثير من مجالات تنمية المجتمع قديما وحديثا.

٤- ما يمكن أن تسهم به الدراسة من تصور مقترح يستفيد منه أولو الأمر لتفعيل دور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي.

مصطلحات الدراسة

- **الوقف**

الوقف هو عمل من أعمال البر الذي يقصد به تحقيق منفعة عامة أو خاصة، ويبتغي به صاحبه وجه الله تعالى".(غانم، ٢٠١٦، ١٨٤)

الوقف الخيري: ويقصد به ما طلب به صاحبه الأجر والمثوبة والخير من عند الله تعالى بوقف العير للفقراء والمساكين والمحتاجين أو جهة تقوم بما يخدم أولئك، مثل لجان البر والإغاثة أو المساجد والمستشفيات التي تؤدي خدمة إنسانية للمحتاجين(الضحيان، ٢٠٠١، ٣٢).

ويكاد أهل العلم يتفقون على أن الإنفاق على التعليم يندرج تحت الوقف الخيري سواء في خبرات الماضي، أو من واقع تجارب الحاضر، ويمكن تعريف الأوقاف العلمية أو التعليمية بأنَّها " الأصول الثابتة أو المنقولة التي تحبس على منفعة العلم والتعليم، وتصرف إلى الجهات الموقوف عليها في حقل التعليم"، ويشمل هذا التعريف طائفة كبيرة ومتجددة من الأشياء الموقوفة لمصلحة العلم والتعليم؛ منها ما يتعلق بالمعلم، ومنها ما يتعلق بطلاب العلم، ومنها ما يُعد من مستلزمات التعليم ووسائله.(الشريف، ٢٠١٦، ٧٨).

ومن ثم يمكن تعريف الوقف الخيري في هذا البحث إجرائيا بأنه (ما يرصده راغبُ في فعل الخير من أموال أو ما في معناها من أصول ثابتة أو منقولة للإنفاق على مجال محدد أو مطلق فيما يتعلق بالعملية التعليمية أو البحثية بجامعة أو أكثر من الجامعات المصرية)

- **تمويل التعليم العالي**

مجموعة الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي من الموازنة العامة للدولة أو من المصادر الأخرى، مثل الهبات، والتبرعات، والرسوم الطلابية، والمعونات المحلية والخارجية؛ لدعم برامج التعليم العالي وأنشطته، وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة.(الشنيفي، ٢٠١٨، ٧٥)

ويمكن تعريفه إجرائيا في هذه الدراسة بأنه (كل ما يتم رصده من مصادر حكومية، أو ذاتية، أو مجتمعية؛ بهدف الإنفاق على الأنشطة التعليمية والبحثية بجامعة أو أكثر من الجامعات المصرية لتحقيق الأهداف الموضوعة)

الدراسات السابقة

نظرا لأهمية موضوع التمويل فقد تنوعت الدراسات التي تناولت قضية تمويل التعليم عموما والتعليم الجامعي خصوصا سواء على مستوى العالم العربي منها على سبيل المثال في الأردن (بدر، ١٩٩٩، خربوش، ٢٠٠٩،) واليمن (الشامي، ٢٠٠٦) والسعودية (السبيعي، ٢٠١٢) وليبيا (الزليطني، ٢٠٠٨) أو في مصر مثل (أبو النصر وآخرون، ٢٠٠٢، طه، ٢٠٠٢، والهلالي، ٢٠٠٣، عزب، ٢٠٠٩، عبد الجليل، ٢٠١٤)

ويمكن عرض بعض الدراسات والبحوث التي ناقشت دور الوقف في تمويل التعليم العالي في مصر والعالم العربي فيما يلي:

- فقد هدفت دراسة **نصر والبحيري (٢٠٠٥)** إلى استعراض التطور التاريخي لدور الوقف في تمويل التعليم في مصر، والوقوف على بعض المتغيرات المحلية والعالمية التي تواجه التعليم الأزهري وتتطلب إيجاد بدائل جديدة لتمويله، وكذا وضع تصور مقترح لمؤسسة وقفية لتمويل التعليم الأزهري في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية، واعتمدت على

المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لمؤسسة وقفية تسهم في تمويل التعليم الأزهري.

- وسعت دراسة أتشاريا وديمسون (Acharya,& Dimson,2007) إلى تحليل الأهداف وفلسفة الاستثمار وإدارة الأصول والحوكمة لأكثر من٦٠ صندوقًا للوقف الجامعي بالاعتماد على بحث شامل ومناقشات تفصيلية مع مسئولي الاستثمار في جامعتي أكسفورد وكامبريدج الذين يعدان من بين أفضل المؤسسات التعليمية في العالم، وذلك لأن هناك ارتباطا عميقا بين جودة الجامعة ومواردها المالية، وهما تعتمدان على الأصول المستثمرة التي تعد كبيرة بكل المعايير، وكشفت الدراسة عن الكيفية التي تدار بها الأصول الوقفية في كلتا الجامعتين التي تتكون كل منها من جامعة اتحادية وأكثر من ٣٠ كلية، وعلى الرغم من أن الكليات قد يكون لها مهام متشابهة ظاهريًا، إلا أنها تتمتع بالاستقلالية في تفسير أهدافهم الاستثمارية وبالتالي ينفذون بعض الأساليب المتباينة بشكل ملحوظ للاستثمار، وقد بحث المؤلفون في قضايا مثل تخصيص الأصول وسياسة الإنفاق، والتي لها تأثير كبير على الموقف المالي للمؤسسات، وكشفت الدراسة عن تفرد الكليات وتنوعها، وحللت بعناية استراتيجياتها المتبعة في استثمار أموال الوقف، والتي تتراوح من التقليدية إلى المتطورة.
- وانطلقت دراسة ليرنر وسكور ووانج (Lerner.,Schoar.,&Wang,2008) من الاهتمام الكبير الذي حظيت به الأوقاف الجامعية في الآونة الأخيرة نظرا لعوائدها الاستثمارية المذهلة والاستراتيجيات المبتكرة لاستثمار هذه الأموال من قبل الجامعات المختلفة، وأشارت الدراسة إلى قلة الأوراق العلمية التي تناولت موضوع الأوقاف العلمية بشكل عام، بينما طبقت الدراسة على عينة كبيرة متمثلة في ١٣٠٠ وقف تعليمي وثقت الاتجاهات في عائدات وقف الكليات والجامعات والاستثمارات في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٥ باستخدام بيانات أكثر من ألف كلية. وقد كان أداء هذه الأوقاف جيدًا بشكل عام خلال هذه الفترة الزمنية ، بمتوسط معدل نمو ٧,٤ في المائة سنويًا وعائد متوسط ٦,٩ في المائة. وسيطرت الأوقاف في بعض الجامعات من حيث الحجم والأداء.

واعتبارا من عام ٢٠٠٧ زادت استثمارات الأوقاف وإيراداتها في جامعات هارفارد ويل حتى وصلت إلى ٣٥ مليار دولار و ٢٢ مليار دولار على التوالي، وكان جزء كبير من أسباب النمو في حجم الوقف راجعا إلى أداء استثماري راقٍ، وكذلك إلى حجم الوديعة الوقفية، واستخدام الاستثمارات البديلة.

- وهدفت دراسة شبيطة (٢٠١٣) إلى البحث عن كيفية إحياء الوقف الإسلامي لتدعيم تمويل البحث العلمي في فلسطين في ظل نقص الموارد الذي تعاني منه السلطات الفلسطينية، واعتمدت على المنهج الوصفي لمعرفة دور الوقف الإسلامي الفلسطيني في الوقت الحاضر وكذا بالبحث عن ماضيه وخاصة ما قبل الاحتلال وكيفية تأثيره على البحث العلمي، واستخدمت الباحثة أداة المقابلة التي وجهت أسئلتها لستة من كبار موظفي وزارة الأوقاف والشئون الدينية بفلسطين وتوصلت إلى وجود دائرة للبحث العلمي بدون موظفين أو ميزانية أي أنها موجودة بصورة ورقية ولا وجود لها على أرض الواقع، ولذا أوصت الدراسة بتخصيص ميزانية سنوية يتم اقتطاعها من ميزانية الوقف الإسلامي لصالح دائرة البحث العلمي، وتشجيع التعاون بين المؤسسات الوقفية في الوطن العربي للاستفادة من الخبرات في إيجاد آلية عمل لدائرة بحثية ناجحة.
- وهدفت دراسة محمود وعبد الرحمن (Mahmood & Ab Rahman,2015) إلى تسليط الضوء على أهمية الوقف في تمويل التعليم العالي وخاصة في الوقت الحاضر الذي يعد التعليم العالي فيه مكلفًا ، وقد تمنع هذه التكلفة الطلاب من أصحاب الدخول المنخفضة، أو الذين يعتمدون على أنفسهم في التمويل من الحصول على فرصة للتعلم تعليما عاليا. وحاولت الورقة البحثية تقديم حل بديل لمثل هذه الحالات من خلال تطبيق نظام الوقف في التعليم أو التعليم المبني على الوقف، وتم جمع البيانات التجريبية بشكل أساسي باستخدام مقابلات مقننة مع سلطات الإدارة العليا في الجامعات الماليزية وبعض أعضاء مجلس الأمناء واقترحت الدراسة طريقة لتأسيس الجامعة الوقفية من خلال التركيز على مفهومها ومبادئ إنشائها، بالإضافة إلى استعراض خبرات الجامعات الماليزية والجامعات التركية المعتمدة على الوقف في تمويل التعليم العالي بها، وأوضحت النتائج أهمية دور

الوقف مهم في تقديم المساعدة المالية للجامعات وتعزيز جودتها الأكاديمية اعتمادا على المنظور العقدي والأخلاقي الذي يدفع المتبرعين لإنفاق أموالهم على تعزيز الجوانب التعليمية بجامعاتهم.

- كما هدفت دراسة الشريف (٢٠١٦) إلى تقويم تجربة صندوق الوقف العلمي لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في جانبها الاستثماري، ومقارنته بأداء بعض الصناديق الوقفية المماثلة في الجامعات الأمريكية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في بيان مفهوم الأوقاف العلمية، وتقويم تجربة الوقف العلمي لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، كما اعتمدت على المنهج التحليلي لتقويم سياساته الاستثمارية خلال السنوات ٢٠٠٧ – ٢٠١٤م، وأوضحت نتائجها أن صندوق الوقف بجامعة الملك فهد استثمر أمواله بكفاءة وفقا للاستراتيجية التي وضعت لتحقيق أهدافه المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن الصندوق قد حقق منذ إنشائه نموا مستمرا، وزادت أصول محفظتيه: النقدية والعقارية، وأن توزيع المحفظة الاستثمارية للصندوق كان مشابها لما هو سائد لدى بعض أوقاف الجامعات الأمريكية، وقدمت مجموعة من المقترحات لتطوير استثمار الوقف العلمي بالجامعات السعودية وزيادة إسهامه في خدمة المجتمع.
- وهدفت دراسة العاني (٢٠١٦) إلى البحث عن مصادر جديدة للتمويل، ومنها دور الوقف في دعم البحث العلمي، انطلاقا من أن ضعف تمويل البحث العلمي يؤثر سلبا على مستقبل العلم في الجامعات ومراكز البحث العلمي في العالم الإسلامي؛ ولذلك أوضحت الآثار البارزة في هذا المجال عبر التجربة التاريخية الإسلامية، وبينت النتائج الباهرة لتطبيقها اليوم في الجامعات الغربية، التي استحوذت على مراكز متقدمة في التصنيف العالمي، وقدمت الدراسة رؤية مستقبلية مفادها تعزيز نموذج الوقف المؤقت من خلال تشجيع الباحثين والأساتذة على توظيفه في حياتهم الأكاديمية، وتكوين هيئة مختصة على مستوى كل جامعة تتولى مسؤولية إنشاء أمانات وقفية تحدد احتياجاتها وأهدافها بما يتلاءم وأهداف الجامعة ومتطلبات البحث العلمي، وتسعى للحصول على التبرعات

والهبات والأوقاف لخدمة البرامج الجامعية، وكذا السعي إلى إيجاد أنموذج لوقف حاضنات الأعمال بقصد تمويل البحث العلمي.

- وهدفت دراسة النويران والبقوم (٢٠١٧) لبيان دور مؤسسة الوقف في حل مشكلة تمويل مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، مع التركيز على تجربة جامعة الملك سعود في هذا الإطار، وتناولت ذلك من خلال مقدمة عامة عن الأوقاف، ثم بيان دور الوقف العلمي في دعم مؤسسات التعليم العالي عموما، وأخيرا الإشارة إلى تجربة جامعة الملك سعود باعتبارها من أنجح التجارب السعودية في إنشاء أوقاف علمية، وختم الباحثان الدراسة ببعض النتائج وتقديم بعض التوصيات لتعميم تجربة الوقف على مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.
- وهدفت دراسة صلاح الدين وآخرين (٢٠١٨) إلى دراسة واقع أموال الوقف وتوظيفها في تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان؛ للوصول إلى إجراءات مقترحة لنشر ثقافة الاهتمام بالوقف وكيفية إدارة أمواله وتوظيفها في تمويل التعليم وتحسين مخرجاته بسلطنة عمان، واستخدمت المنهج الوصفي اعتمادا على استبانة تم تطبيقها على (١٠٠) من الخبراء للتعرف على وجهات نظرهم وأهم مقترحاتهم لتحقيق هدف الدراسة. ومن الإجراءات المقترحة التي توصلت لها الدراسة ضرورة نشر ثقافة الوقف باستخدام وسائل الإعلام، وتبني أنماط جديدة للوقف تتفق مع الظروف المعاصرة مثل وقف الوقت لأعضاء هيئة التدريس لخفض تكلفة الساعات التدريسية بالجامعة، وكذا وقف الإبداع للطلبة وبيع إنتاجهم للجهات الخارجية والاستفادة من العائد في تمويل مشاريع زملائهم.
- وانطلقت دراسة حسن وأحمد (Hasan, & Ahmad, 2018) من أن الثروة يمكن توليدها وزيادتها من خلال طرق مختلفة، إحداها من خلال نشاط الوقف باعتباره أحد الأعمال التي تتم من أجل رفاهية وخير الإنسان. وفيما يتعلق بالوقف في التعليم العالي ، فمن الضروري أن تستغله المجتمعات لتقديم الدعم لإنشاء وتطوير المؤسسات التعليمية في وقت معين ، بالإضافة إلى أن إسهام الوقف للتعليم العالي سيجلب الكثير من الفوائد مثل تقديم التعليم المجاني وإتاحته للطلاب المحليين والوافدين. لذلك ، هدفت الدراسة

بصورة رئيسة إلى التعرف على سمات الوقف في التعليم العالي بين المسلمين. وتم جمع البيانات من خلال مسح باستخدام استبانات تم توزيعها على ٢٠٠ من الواقفين المسلمين في منطقة وادي كلانج في ماليزيا بهدف معرفة العلاقة بين الوقف ومجموعة من المتغيرات في التعليم العالي. وتوصلت الدراسة إلى بعض العوامل التي تؤثر على نية المستجيبين المسلمين في الوقف في التعليم العالي، منها الثقة، والإيثار ، الخصائص الشخصية ، الصورة الذاتية ، القيمة الدينية ، الفوائد النفسية ، المعيار الاجتماعي ، الرضا والالتزام الشخصي؛ ومن ثم أوصت الدراسة بمضاعفة الجهد لزيادة رغبة المسلمين في الوقف على مؤسسات التعليم العالي.

تعليق على الدراسات السابقة

يتضح من عرض الدراسات السابقة مدى الاهتمام المحلي والعالمي بمجال تمويل التعليم، واعتماد الجامعات في كثير من دول العالم على الدعم الحكومي في التمويل كمصدر أساس، واهتمام كثير من الدراسات بالبحث عن مصادر جديدة لمعالجة الضعف المتزايد في التزامات الحكومات نحوه، واتفاقها على أن الوقف التعليمي ليس بديلا عن القطاع الرسمي، ولكنه يتحمل قدرا من المسئولية علميا وخلقيا، كما اتفقت على ضرورة استثمار أموال الوقف وإقامة مشاريع وقفية يخصص دخلها لخدمة العملية التعليمية بكافة مستلزماتها خصوصا مجال البحث العلمي، وهو ما أفاد الباحث في توجيه الدراسة نحو الإسهام بجهد علمي في الدراسات التي تبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم العالي في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها الحكومات في الوقت الحالي، وقلة مصادر التمويل التي ينتج عنها مشكلات تعليمية كمية وكيفية.

خطوات السير في الدراسة

سارت الدراسة– بعد إنجاز إطارها النظري– على النحو الآتي:

- الجزء الأول– تناول بعض الأسس النظرية لدور الوقف في دعم المؤسسات المجتمعية في ضوء الأدبيات التاريخية والمعاصرة.
- الجزء الثاني– تناول بعض الخبرات الدولية الرائدة في مجال دور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي.

- الجزء الثالث– تناول تجربة مصر في مجال دور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي.
- الجزء الرابع– تناول الرؤية المستقبلية لدور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي على ضوء الخبرات الدولية الرائدة.

١ –المحور الأول– بعض الأسس النظرية لدور الوقف في دعم المؤسسات المجتمعية

أجاب المحور الأول عن السؤال الفرعي الأول ونصه: **ما الأسس النظرية لدور الوقف في دعم المؤسسات المجتمعية في ضوء الأدبيات التاريخية والمعاصرة؟** وللإجابة عنه تناول الوقف وأدواره في تحقيق جوانب التنمية، والدور التاريخي للوقف الخيري، ثم الحديث عن أسباب تراجع إسهامات الوقف الخيري في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية في مصر، ومتطلبات تمويل التعليم العالي، وتفصيل تلك النقاط على النحو الآتي:

أ– الوقف وأدواره في تحقيق جوانب التنمية

يتطرق البحث في هذه الجزئية إلى أهمية مجال الوقف الخيري والدور المتوقع له في بناء المجتمع وتعزيز جهود الدولة في التنمية؛ فهو من الوسائل التي يتم بها تحسين أحوال المعيشة وتوفير حياة أفضل لأفراد المجتمع.

ويلحظ الدارس لتاريخ الأمم والشعوب أنها – رغم اختلاف معتقداتها– عرفت أنواعا من التصرفات المالية قريبة الشبه بالوقف الذي شرعه الإسلام، فجميع الأمم كانت تعبد آلهة بطريقتها التي كانت تستدعي وجود معابد وطقوس، وكان لا بد لهذه المعابد من عقار يرصد لها، وينفق من عائده على القائمين بأمرها، ولا يمكن أن يتصور هذا إلا على أنه وقف أو في معنى الوقف.(الدسوقي، ٢٠٠٠، ٣٤)

ولما جاء الإسلام، عدّ الوقف من التشريعات التي تفيد صاحبها دينيا برفع درجاته؛ فهو أحد الأعمال التي يدوم نفعها للميت بعد وفاته باعتباره صدقة جارية، أو علما ينتفع به لو كان الوقف علميا، كما أنه يفيد المجتمع باعتباره عملية تجمع بين الادخار باقتطاع أموال عن الاستهلاك الآني، وتحويل هذه الأموال المدخرة إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية

في المجتمع، وهذه الثروة الإنتاجية الموقوفة تنتج خدمات ومنافع، من خلال عملية استثمار حاضرة، لتستفيد منها الأجيال القادمة.**(ديلمي، ٢٠١٧ ، ٢)**

والوقف طريقة تسمح بإعادة توزيع جزء من الدخل عن طريق التكافل، وهو يتم بالإرادة المطلقة والعمل التطوعي للواقف، وهو- بهذا الاعتبار- يختلف عن الضرائب التي تعتمد على القانون الملزم لمن تجب عليه، كما يختلف عن الزكاة التي يؤديها دافعها للفقراء والمساكين بقوة الشرع والقانون، وإنْ أُحسن توظيف الأوقاف ستكون من أفضل المصادر المالية لتمويل التعليم العالي؛ وذلك لكونها تتصف بالاستمرارية والنماء، وتؤدي إلى زيادة حجم الأموال التي يمكن للجامعات استخدامها في تنفيذ مشروعاتها العلمية والبحثية.

ب- الدور التاريخي للوقف الخيري

لم يتحدث أحد عن دور الوقف إلا أشار إلى الدور الأساس للوقف في تأسيس المساجد لتكون أماكن للعبادة، وفي القيام بشؤونها من إمامة وخطابة وأذان ونظافة، وتزويدها بالمصاحف، والعناية بالمرافق الملحقة بالمسجد اللازمة للطهارة والوضوء وتزويدها بالماء الطاهر وخدمات الصرف الصحي.(شتوح، ٢٠١٧، ١٣)

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما تشير كثير من الأدبيات، ومنها: الخطيب(٢٠١٠)، والسفياني(٢٠١٥)، وحسين(٢٠٠٠)، والأرناؤط(٢٠١٨)، والبيومي (٢٠٠٩) إلى أن الوقف قد أدى دورا تنمويا ملموسا في تاريخ المسلمين، وأن فعالياته قد غطت مختلف المجالات العلمية والتعليمية، والصحية، والخدمية، وحتى الترفيهية فقد كان أحد المؤسسات التطوعية الخيرية التي جسدت الشعور الفردي بالمسئولية الجماعية، ونقلت هذا الشعور من المستوى الفردي الخاص إلى المستوى الجماعي العام، وذلك بملء الإرادة الحرة للمتبرعين من مؤسسي الأوقاف؛ ومن ثم أدت دورا فعالا في تنمية الموارد البشرية وتوفير الحاجات الأساسية للأفراد وبناء مراكز للأيتام للاعتناء بهم وإيجاد مأوى لهم، والوقف على نشر دعوة التوحيد وتبليغ الإسلام، وفي تطوّر وتقدّم المجتمع الإسلامي عامة بتدعيم كثير من مؤسسات البنى التحتية في مختلف المجالات لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومكافحة البطالة وعلاج الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، والوقف منظومة متكاملة ينطوي على مجموعة من القيم الخاصة

التي جعلته يؤدي دوره بكفاءة عالية في خدمة المسلمين، وهذه القيم هي الشمولية والاستمرارية والروحية، كما يتميز بالمرونة وسرعة إنجازه وقيامه بالأدوار التنموية المنوطة به من خلال إنشاء مؤسسات وقفية متنوعة تعتمد على تنوع الوقف بين وقف خيري أو أهلي أو مشترك، بما يمكن معه القول: إن مهمات التنمية كانت مسئولية مشتركة بين المجتمع بفعالياته المختلفة، والدولة بمؤسساتها وأجهزتها المتنوعة.

وفي مجال التعليم شكّل الوقف أحد أهم موارد دعمه ليمنح العلم وطلاّبه قدراً من الاستقلالية والحرية غير المسبوقة، وأسهم في إيجاد وتمويل مؤسسات تعليمية مختلفة أدت أدوارا مهمة في تدعيم أركان هذه الحضارة الإسلامية وتثبيت دعائمها بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها كالمساجد والكتاتيب والمدارس والجامعات والمكتبات الكبرى، ونتج عن ذلك إخراج أجيال من العلماء في مختلف التخصصات العلمية، فأدى ذلك إلى نقل المسلمين من حياة بسيطة إلى حياة التقدم العلمي في جميع مجالات المعرفة الإنسانية. (حيزوم، ٢٠٠٩، ٤٦)

وكانت هذه المؤسسات تكفل مجانية التعليم لأبناء المسلمين، ولم يقف دور الوقف عند تمويل العلوم الإسلامية، وإنما امتد لمختلف العلوم سواء منها علوم الشريعة أو العلوم الإنسانية والطبيعية بما يتفق مع تعاليم الإسلام التي لا تقف عند حد علوم الشريعة فقط، كما امتد دعم الوقف ليشمل كل فئات المجتمع الصغار والكبار، الأغنياء والفقراء، الرجال والنساء، وحتى المماليك والعبيد، والإماء من النساء والأيتام واللقطاء، وانتشرت الثقافة بين البوابين والفراشين لأن شروط الوقفيات سهلت لهم ذلك.(ديلمي، ٢٠١٧، ٤)

ويشهد التاريخ أنه قد نشأت كثير من المؤسسات الجامعية العربية العريقة في أرجاء العالم الإسلامي اعتمادا على المال الخاص والدعم الخيري، كما حدث في الجامع الأزهر الشريف في مصر، وجامع القرويين بالمغرب، والزيتونة بتونس، وقد ازدهرت تلك المؤسسات وعلا شأنها بتوفير مستلزمات المعيشة والسكن والطعام لكل من الطلاب والمعلمين وذلك من أموال الأوقاف.

وكان الوقف من أهم مصادر تمويل الأبحاث العلمية من حيث الإنفاق أو تشجيع العلماء الباحثين، وتقديم الدعم السخي لهم بما يحقق الراحة النفسية والأمن الاجتماعي والاستقرار المعيشي لكي يفكروا ويبدعوا ثم ينتجوا، ثم إثراء الحركة العلمية والبحثية بتمكينه من نسخ الكتب ونشرها وحفظها في خزائن الكتب الوقفية بما تضمه بين دفتيها من علوم زاخرة وأبحاث متقدمة في مختلف علوم وفنون الحضارة الإسلامية.(شبيطة، ٢٠١٣، ٤٢٦- ٤٢٧).

ويمكن القول: إن إسهام الوقف في الحركة العلمية الإسلامية قد حقق أمرين مهمين ساعدا على أن تكون هذه التنمية شاملة لكل العالم الإسلامي، أولهما إتاحة الفرصة لكل راغب في العلم مهما يكن مركزه الاجتماعي وتحقيق المساواة في الدراسة للجميع، وثانيهما تمتع العلماء والطلاب بالحرية الاقتصادية واستقلالهم عن أجهزة الدولة، وعدم حاجتهم المادية إليها مما وجه العقول للابتكار بعيدا عن ضغوط المعيشة؛ فكثرت المؤلفات والمطارحات والمناظرات بين أصحاب المدارس العلمية المختلفة.(الدسوقي، ٢٠٠٠، ٣٣)

ويتضح من العرض السابق كيف قامت الأوقاف الإسلامية بدور فعال في معظم الأنشطة الاجتماعية والتعليمية في كافة أنحاء البلاد، وتولت مهام العملية التعليمية والإشراف عليها على مدار التاريخ الإسلامي؛ مما يجعل توظيفها في تمويل التعليم في العصر الحديث أمرا ممكنا ومهما، فكما كان للأوقاف دور تاريخي فمن الممكن أن يكون لها دور حضاري في هذه المرحلة من تاريخ مصر.

ج- أسباب تراجع إسهامات الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية

رغم كل هذه الإسهامات للوقف في العملية التنموية للمجتمع، وفي مجال التعليم والبحث العلمي بصفة خاصة، الناتجة- في الغالب- عن الوازع الديني للواقفين ورغبتهم فيما عند الله الذي هو خير وأبقى، فإن هناك من يشير إلى أن الحركة الوقفية لم تكن كلها نتيجة لذلك، وإنما تحرك البعض من الواقفين من منطلق أسباب أخرى كالتقرب لحاكم أو ذي سلطان يشجع الأوقاف ويعين في مناصب معينة من يثبت اهتمامه بالوقف، وعلى الرغم من ذلك فلا يضير المجتمع المسلم ذلك، فالمجتمعات إنما تبنى على بشر وهذه طباع البشر منذ بدء الخليقة، ليسوا كلهم ورعين أتقياء، بل إنهم يختلط ورعهم بغيره ممن يريدون المناصب أو

المال أو الجاه، وكل ذلك عند الحاكم النابه لابد أن يسخر لخدمة ورقي المجتمع.(زقزوق، ٢٠١٦ ، ٨١٠)

ومما يؤيد ذلك التوجه أن بعض الناس قد انحرفوا بالوقف الأهلي عن أهدافه السامية ومقاصده الشرعية التي رسمها الإسلام، وساروا بأوقافهم حسب أهوائهم، فجعلوا الوقف طريقا من طرق حرمان بعض الورثة خاصة الإناث من حقوقهم في التركات، وكثرت المشاكل والقضايا بسبب ذلك.(صبري،٢٠٠٦، ٢٥٩)

– وضعف الاهتمام بالوقف في معظم البلاد الإسلامية بعد فترة ازدهاره، وقل الوازع الديني لدى الأغنياء، وضعفت التوعية الإرشادية من الدول الإسلامية عن أهمية الوقف، وخوف الناس من عمل وقفيات تستولي عليها السلطات الإدارية وتقوم بالتصرف فيها بحجة مصلحة الوقف بالإضافة إلى طغيان النزعة المادية في المجتمع المعاصر عند عموم المسلمين.(القضاة، ٢٠١٠، ٤٤).

ونتيجة لذلك ارتفعت الأصوات بإلغاء هذا الوقف منذ عدة قرون خلت، وكانت هذه الأصوات في الماضي تقابل بالرفض نتيجة الحس الديني القوي لدى المجتمع، ولكن ظلت تلك الأصوات تتابع ما تنادي به على فترات من التاريخ حتى العصر الحاضر فتحقق لها ما أرادت، وألغت الدول هذا الوقف بما سنته من قوانين ومنعت من إنشائه في مستقبل الأيام".(الدسوقي، ٢٠٠٠، ٤٨)

ولم يقتصر انحسار دور الوقف على مجتمع عربي دون آخر، وإنما انسحب على كل الدول العربية تقريبا التي قامت بنقل الوقف من المسئولية الفردية إلى مسئولية الدولة التي صارت مسئولة عن كل صغيرة وكبيرة في حياة المجتمع، ونتج عن ذلك انسحاب الأفراد إلى السلبية والاتكالية على الدولة، وقلَّ إقبال الناس عليه بالمقارنة مع ما كانوا عليه في الأزمنة الماضية، ورغم احتفاظ بعض الدول الإسلامية بالوقف، فإنها جعلته خاضعا للإشراف الحكومي من قبل وزارات الأوقاف، ولم يعد الوقف قادرا على تكوين رأس المال البشري كما كان من قبل، وخسرنا الدور التعليمي الذي كان يقوم به هذا النظام على الرغم من أهمية هذا الدور واحتياجنا إليه في العصر الحالي.(السالوس والصديقي، ٢٠١٢ ، ١٤٩–١٥٠).

ويمكن إيجاز بعض الأسباب التي أدت إلى تهميش نظام الوقف في الدول العربية والإسلامية فيما يلي:

– شيوع اعتقاد خاطئ بأن الأوقاف ليست سوى إدارة حكومية تعنى بشئون المساجد وموظفيها من الأئمة والمؤذنين، وأنها لذلك لا صلة لها بالعمل الأهلي، أو بالمؤسسات والأنشطة الاجتماعية والإنمائية. (عبد السلام،٢٠١٠ ،٥٢)، وفي الحقيقة، فإن مشكلات هذه الأمة ليست ناتجة عن قلة عدد المساجد، وإنما عن الفهم الخاطئ لمفهوم إعمارها بالإفراط في بنائها رغم عدم الحاجة إلى كثير منها، وكذا بزخرفة الكثير منها بما يخل بكثير من المبادئ الإسلامية، والصحيح أن المقصود بإعمار المساجد المأمور به في القرآن إعمار الروح والعقل والفكر والعلم والثقافة وهذا ما كان عليه المسجد سابقا، فكان الملتقى الفكري والمنتدى الأدبي والمجمع العلمي الثقافي. (زغلول،٢٠٠٥ ،٨٤).

– الإهمال الذي أصاب الأوقاف في فترات سابقة وعدم العناية بها أو الاجتهاد في إصلاحها، وتدني كفاءتها إداريا ووظيفيا، وكثرة القوانين التي تفرغه من مضمونه السامي الذي نصت عليه الشريعة الإسلامية.

– قلة الوازع الديني وضعف التربية الدينية التي تغرس الوعي بأهمية الوقف وتعلي قيم البذل والعطاء... وتراجع الولاء لمبدأ المصلحة العامة.

وانعكس هذا الانحسار في دور الوقف على مدى إسهامه في نمو المجتمعات وتقدمها، وانتقل الوقف من دعم المشاريع التنموية والتعليمية الكبرى إلى آفاق ضيقة انحصر معها الوقف في نواح دينية بحتة، وانضم طلبة العلم أنفسهم لأسباب تراجع دور الوقف، ؛ حيث أصبح العلم عند معظمهم ذا أهداف مادية قصيرة المدى، ولم يعد يمثل مشروعا تنمويا يرتقي بالمنظومة المعرفية للأمة، فصار الواقف يفضل تقديم مساعدته المادية لمحتاج آخر غير طالب العلم، وهو وضع واكبه تراجع في علاقة الوقف بالتعليم حيث تدهور كلاهما، فلا عاد للتعليم جودته واستقلاليته وحريته، ولا بات للوقف تأثير حضاري ملموس.(زقزوق، ٢٠١٦، ٨١١)

الجزء الثاني- بعض تجارب الجامعات في تعظيم دور الوقف الخيري في التمويل

اتضح مما سبق كيف أسهمت الأوقاف في تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية والإسهام في دعم العملية التعليمية والبحث العلمي عبر العصور قبل أن يتم التضييق عليها بقوانين وقرارات أسهمت في انحسار دورها في كثير من المجتمعات العربية والإسلامية، ومن الثابت أن الرغبة في عمل الخير لم تقتصر على التجربة الإسلامية، وإنما طبقتها حضارات وأمم أخرى في صور وأشكال متعددة.

والمتتبع للمسار التاريخي لتمويل التعليم في دول العالم يظهر الدور المحوري للأفراد والمؤسسات غير الهادفة للربح في تمويل جهود التعليم، وبينما قلت إسهامات الوقف في معظم الدول العربية والإسلامية، فإنه استمر في أداء دور فعال في معظم الدول المتقدمة وبخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبا وكندا، حيث لعب دورا حيويا في تمويل وتطوير التعليم ، وكانت أبرز صوره هي الوقف المخصص لتمويل الأنشطة التعليمية.(أبو شمالة، ٢٠١٨، ٦٨).

وقد استفادت المجتمعات الغربية من رصيد الخبرة المتراكمة، فتمكنت من التطوير المستمر من الناحية العلمية والعملية لمسائل الإدارة والاستثمار والتمويل، ونقل هذه الخبرة إلى باقي المؤسسات، وتهيئة البيئة المتكاملة من الجوانب القانونية، والرقابية والاقتصادية؛ لتصبح على المستوى الاجتماعي بيئة جاذبة للتبرع يثق فيها وفي نظمها الأفراد، وبالتالي يتفاعلون معها من خلال انخراطهم المتواصل في أنشطتها. (عبد الله، ٢٠١٨، ٢٦٩).

وكما سبق التشكيك في نوايا العمل الخيري عند بعض المسلمين، فإن المؤسسات الخيرية الغربية لم تخل من ذلك التشكيك، فبينما تعلن أنها تسعى لخدمة الإنسانية، فإن هذا المقصد العام قد تشوهه بعض الثقافات المستندة إلى المنظومة القيمية لهذه المجتمعات، ومثال ذلك أن قانون هذه المؤسسات لا يمنع مثلا أن يكون الغرض هو مساعدة المثليين، كما أن دوافع المؤسسات المذكورة لا ترتبط دوما بالعمل الخيري الخالص، بل يمكن أن يكون الهدف هو تحقيق أهداف سياسية مثلما هو الحال بالنسبة لتعزيز الحوار الأوروبي والدولي، أو تحقيق هدف خاص لشركة معينة بتحسين صورتها وحصولها على إعفاء ضريبي.(الزياني، ٢٠١٨، ٥٤).

وفي ضوء ما سبق أجاب الجزء الثاني من الدراسة عن السؤال الفرعي الثاني ونصه: **ما تجارب بعض الجامعات العالمية والعربية في التمويل عن طريق الوقف الخيري؟** وللإجابة عنه تناول الباحث تجربة بعض الجامعات التي حققت نجاحات كبيرة في جمع التبرعات الوقفية، وحسن إدارة أموال الأوقاف واستثمارها بما يحقق زيادات هائلة في أرصدتها بالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، وبيان الدروس المستفادة من عرض التجربتين، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أ- تجربة بعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية

١- التطور التاريخي للوقف الخيري في دعم مؤسسات التعليم العالي

تزايد الجدل في المجتمع الأمريكي في الفترة الأخيرة حول جدوى التعليم الجامعي في ظل الابتكارات التكنولوجية واقتصاديات السوق التي جعلت الهيكل المالي لأغلب الجامعات هشا، وأدت إلى ارتفاع كلفة الرسوم الدراسية، بما يقلل من أعداد الطلاب القادرين على تحمد هذه المصروفات المتزايدة، ومن ثم كثرت الديون على الطلاب وبلغت مستوى قياسيا مذهلا تجاوز تريليون دولار؛ مما يدفع هؤلاء الطلاب وأسرهم والجمهور عموما للتساؤل عن قيمة وجدوى التعليم الجامعي، رغم كثرة الدراسات التي تثبت الواحدة بعد الأخرى مدى أهميته للحراك الاقتصادي والاجتماعي، والواقع الذي يشهد بارتفاع دخل الحاصلين على تعليم عال والذي يبلغ ضعف ما يحصل عليه الحاصلون على تعليم ثانوي فقط. وإزاء هذا الوضع تبحث المؤسسات الجامعية عن وسائل توفير الاعتمادات المالية بتقليص المساعدات المقدمة للطلاب،وتغيير ممارساتها الإدارية بحثًا عن نماذج أعمال أكثر استدامة. (Blumenstyk,2014,5)

ومن البدائل التي تلجأ لها الجامعات الأمريكية الاعتماد على الوقف بما له من تاريخ طويل في قطاع التعليم العالي في الولايات المتحدة، وما زالت الجامعات الأمريكية في الوقت الحالي تعتمد على عوائد استثمارات الأوقاف كأحد مصادر دخلها؛ حيث"يرتكز تمويل التعليم العالي والجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاثة مصادر: مخصّصات الحكومة الفيدرالية التي تدعم التعليم العالي بنحو ١٢ % وتكون في شكل منح أو عقود منافسة، ثم

تسهم حكومات الولايات بحوالي ٢٧ %، وهي بهذا الشكل نسبة ضئيلة لا تكفي لتغطية النفقات اللازمة لتسييره بالنظر لمتطلبات الإنفاق العالية، ومن ثم تلجأ الجامعات الأمريكية لموارد أخرى لتغطية النفقات منها الرسوم الدراسية بالإضافة إلى تبرّعات الهيئات المختلفة، والوقف ومساهمات هيئات قدماء خرّيجي الجامعات، ولأن إسهام القطاع الخاصّ، وتبرّعات المجتمع المحليّ والمعونة الخارجية هي مصادر متقلّبة للتمويل؛ فإن الوقف يقوم بتوفير مورد تكميلي مهمّ تعتمد عليه معظم الجامعات الأمريكية مصدرا لتغطية جزء كبير من نفقاتها.(الدقي، ٢٠١٥، ٣٨)

يتضح مما سبق أن المصادر الخاصة تسهم بنسبة كبيرة في دخل مؤسسات التعليم العالي، وتختلف هذه الإسهامات من ولاية لأخرى باختلاف الحالة الاقتصادية للولاية وأفرادها ومؤسساتها، ومدى قدرة حكومة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم الجامعي، وقدرة الجامعات وكفاءة إداراتها في تقديم برامج متنوعة تجذب الأفراد للتبرع والوقف.(العتيبي،٢٠١٨، ٨)

وقد أنشئت العديد من الجامعات الأمريكية من خلال أوقاف أوقفت لها، وسميت الجامعة بعد ذلك باسم المتبرع الرئيسي لها؛ ومنها جامعة هارفارد التي سميت باسم الوزير الشاب جون هارفارد، و(جامعة ييل) Yale University (وجامعة ستانفورد) Stanford University.

وذكر تقرير لجنة الإحصائيات الأمريكي الوطني (National Center for Education Statistics, 2018) في نهاية السنة المالية ٢٠١٧ أن القيمة السوقية للصناديق الوقفية في الكليات والجامعات بلغت ٥٩٨,٢ مليار دولار، وهذا يعكس زيادة بنسبة ١٠,١ % مقارنة ببداية السنة المالية، عندما بلغ المجموع ٥٤٣,٥ مليار دولار، وبلغت الكليات ال ١٢٠ التي تملك أكبر المنحة ٤٤٢,١ مليار دولار، أو حوالي ثلاثة أرباع الكليات الوطنية، وكانت الكليات الخمس التي تملك أكبر أوقاف في عام ٢٠١٧ بمليارات الدولارات هي جامعات هارفارد بمبلغ ٣٧ مليار(، وييل) ٢٧,٢ مليار، وتكساس ٢٥,٧ مليار(، وستانفورد – كاليفورنيا) ٢٤,٧ مليار(، وبرينستون – نيوجيرسي) ٢٣,٣ مليار.

وقد أشارت الدراسات إلى أن الوقف كان أحد أسباب التغييرات المهمة في دور وتمويل جامعات النخبة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الابتكار والاستقلالية، لدرجة تسعى معها المؤسسات الأخرى لاستنساخ تجاربها وخاصة في ظل المنافسة وعدم المساواة في ظل الرأسمالية التي يحصل فيها الأغنى على كل شيء، والتكوين الحالي للمؤسسات الوقفية يسمح لها بإدارة ممتلكاتها بما يمكنها من إعالة أنفسها بشكل شبه كامل من خلال عوائد رأسمالهم الموقوف الذي يتم استثماره.(Meyer,& Zhou,2017,833)

٢- نماذج من مؤسسات التعليم العالي المدعومة من الوقف الخيري

- **الوقف الخيري بجامعة هارفارد Harvard University**

جامعة هارفارد هي أقدم مؤسسة للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أرقى الجامعات على مستوى العالم، حيث أنشئت في عام ١٦٣٦، وحصل عدد كبير من خريجيها على جوائز عالمية ومنها جائزة نوبل، ومن خريجيها أيضا عدد من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية مثل روزفلت وكيندي وأوباما.

وتعتبر جامعة هارفارد من أكبر جامعات العالم امتلاكا للأوقاف واعتمادا عليها في إدارة العملية التعليمية والبحثية، حيث زادت قيمة أوقافها في عام ٢٠١٨ عن ٣٩,٢ مليار دولار، وتقدم هارفارد مثالا جيدا على حسن إدارة الأوقاف وإدراجها في الاستراتيجيات التمويلية للجامعات الأمريكية، حيث تطرح هذه الجامعة استراتيجيتها التمويلية بكل وضوح وشفافية مستفيدة في ذلك بما تتيحه القوانين الأمريكية من إعفاءات ضريبية وطرق اقتصادية متعددة لدفع حماس المتبرعين للدخول في أحد البرامج المتعددة التي تقدمها الجامعة.(عبد الله، ٢٠١١، ٥٨)

وتنقسم هذه الأوقاف إلى ما يقرب من ١٣٠٠٠ صندوق فردي يتم استثمارهم ككيان واحد، وأوقاف الجامعة هي مصدر تمويل مخصص ودائم يحافظ على أداء مهام التدريس والبحث العلمي بالجامعة، وتقوم الجامعة كل عام بضخ جزء من الوقف لدعم ميزانية الجامعة، في حين يتم الاحتفاظ بباقي المبلغ الذي يزيد عن هذا التوزيع السنوي في الوقف حتى يتمكن من النمو ودعم الأجيال القادمة.

وتوفر الإسهامات السنوية في ميزانية الجامعة من مؤسسة هارفارد مصدرًا مهمًّا للتمويل للجامعة، حيث وزع هذا الوقف ١,٩ مليار دولار في السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩، مثلت أكثر من ثلث إجمالي الإيرادات التشغيلية لهارفارد في تلك السنة التي بلغت ٥,٢ مليار دولار، وكثير من هذه الأموال تكون محددة الجهة التي تنفق عليها من برامج أو أقسام أو أغراض محددة (منح دراسية مخصصة، أو أساتذة جامعيين معينين، وما إلى ذلك)، ويجب إنفاقها وفقًا للشروط التي حددها المانح، بينما هناك نسبة من الصناديق غير المقيدة تمثل أقل من ٢٠ في المائة من أوقاف الجامعة، تعد أكثر مرونة في طبيعتها يتم استغلالها في الإنفاق على الجهات والخطط التشغيلية.

وقد قامت جامعة هارفارد عام ١٩٧٤ بتأسيس "شركة هارفارد لإدارة الأصول"، وعهدت إليها بإدارة أوقافها واستثمار أصولها المالية لتطوير الأهداف التعليمية والبحثية للجامعة، ويديرها مجلس إدارة يعينه رئيس وزملاء كلية هارفارد وتعتمد الشركة على خبراء استثمار من داخل الشركة وكذلك متخصصون من خارجها بهدف توفير رأس المال لدعم الأهداف طويلة المدى للجامعة.(Harvard University,2019)

وإذا كانت الجامعات الأمريكية ومنها جامعة هارفارد قد نجحت في جمع التبرعات من الداخل الأمريكي، فإنها لم تقتصر على ذلك، وإنما مدت جسور التواصل مع العالم الخارجي ونجحت في توفير تمويل إضافي من واقفين أجانب بما في ذلك من العالم الإسلامي؛ وذلك بإنشاء العديد من الكراسي العلمية البحثية ذات العلاقة بالإسلام سواء من النواحي التاريخية أم المعاصرة، وكانت جامعة هارفارد سباقة في هذا المجال حين أسست منذ بدايات القرن العشرين أول كرسي للدراسات العربية، وفي سنة ١٩٦٠ ساهمت وقفية أغا خان في إنشاء برنامج العمارة الإسلامية، وفي عام ٢٠٠٥ تبرع الأمير الوليد بن طلال بوقفية لإنشاء برنامج الدراسات الإسلامية الذي يضم أربعة كراس لتدريس التاريخ والثقافة الإسلامية".(عبد الله، ٢٠١١، ٦٠)

- **الوقف الخيري بجامعة ييل Yale University**

أسست جامعة ييل في عام ١٧٠١، وهي ثالث أقدم جامعة في الولايات المتحدة، ويعمل بها ١٩ من الحائزين على جائزة نوبل، وتتكون من ١٢ كلية، وهي تعتمد بشكل كبير في تمويلها على إيرادات أوقافها، ولها ثاني أكبر وقف بين الجامعات الأمريكية بعد هارفارد؛ حيث تتضمن الجامعة عددا كبيرا من الصناديق الوقفية المخصصة للعديد من الأغراض، بعضها – ويمثل ثلاثة أرباع أوقاف الجامعة– عبارة عن منح تلقتها الجامعة من المتبرعين في صورة أوقاف لأغراض معينة، والربع الباقي هو أموال تملكها الجامعة ولكنها اختارت أن توقفها وتستثمرها.

وارتفعت قيمة الوقف من ٢٧,٢ مليار دولار في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ إلى ٢٩,٤ مليار دولار في يونيو ٢٠١٨، ثم إلى ٣٠,٣ مليار دولار في يونيو ٢٠١٩، وبلغت قيمة إسهام الوقف كمصدر للدخل للجامعة لدعم رواتب أعضاء هيئة التدريس، والمنح الدراسية للطلاب، والنفقات الأخرى للسنة المالية ٢٠١٩ في ييل ١,٤ مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي ٣٤ ٪ من صافي إيرادات الجامعة. (Yale University,2018)

وإذا كانت جامعة هارفارد قد أسست شركة مستقلة لإدارة أوقافها، فإن جامعة ييل تعهد بإدارة أوقافها إلى مكتب تابع لها وهو "مكتب استثمارات جامعة ييل Yale University Investments Office، وعلى كل الأحوال فإن الجهة المسئولة عن إدارة الأوقاف في كلتا الجامعتين منوط بها بذل الجهود والحملات المنظمة للحصول على المنح والتبرعات المالية المطلوبة لتطوير العمليات الرئيسة للجامعة، وكذا حسن إدارة صناديق الأوقاف المالية بالإشراف على مجموعة من عمليات الاستثمار الدائمة التي توفر مصدراً دائماً ومستمراً لزيادة تمويل الجامعات صاحبة الوقفيات؛ لتحقيق أهداف مرحلية كتمويل إحدى المنشآت الجامعية الجديدة، أو زيادة التمويل المالي المقدم لأحد المشروعات الجامعية أو البحثية المحددة.

وتشير الأدبيات إلى مجموعة من المقومات تعمل على نجاح تجربة الوقف في الجامعات الأمريكية، وساعدت على نمو تلك الأوقاف وتنمية عوائدها وزيادة إسهامها في ميزانيات جامعاتها، والتي ينبغي لمن أراد نقلها وتطبيقها أن يحرص على توفيرها، ومنها حرص معظم

الجامعات على امتلاك أوقاف لها وتنميتها وإدارتها بكفاءة عن طريق إسناد إدارتها لشركات أو إدارات متخصصة في الاستثمار لضمان تحقيق الكفاءة في الاستثمار وتوفير أعلى عائد منها بالتسويق لأوقاف الجامعة من خلال العديد من الأنشطة التسويقية كما سبق الحديث عن جامعتي هارفارد ويل.

ومنها انتشار ثقافة التبرع لدى أفراد المجتمع والتي تحرص كافة الأطراف على تثبيتها وربطها بحزمة من المحفزات الاجتماعية والمالية لصالح الأفراد والشركات بما ينتج عنه هذه الأرقام الهائلة في حصيلة هذه التبرعات والمجالات التي تستفيد منها.

ومنها المعاملة الضريبية الخاصة التي يتمتع بها المتبرعون للأوقاف بخصم جزء من هذه التبرعات من الضرائب المفروضة عليهم.

ومنها الشفافية في إصدار البيانات عن الأوقاف؛ إذ تقوم كل جامعة بإصدار تقرير سنوي يبين حجم أوقافها وتطورها عبر السنوات، ومجالات استثمار أموال الأوقاف ومعدل العائد منها، مما يسهم في إشاعة روح الثقة بين المتبرعين والجامعة، كما تخضع الجامعات الأمريكية إلى مراقبة صارمة لإجراءاتها باعتبارها معفاة من الضرائب؛ ولذا اعتادت الجامعات وخصوصا الوقفية نشر وثائقها المالية وإتاحتها لكل راغب في الاطلاع عليها.

ومن الملامح المهمة لتجربة الوقف في الجامعات الأمريكية قيامها بمد جسور قوية، وتدعيم روابط الصلة بخريجي الجامعة ممن يمتلكون ثروات كبيرة يرغبون في مساعدة كلياتهم أو جامعاتهم بها من خلال انتشار روابط أصدقاء الكليات والجامعات وأنشطة كثير من الجمعيات التي تحفظ العلاقة بين الخريجين وجامعاتهم باعتبارهم من أكبر الفئات تبرعا لجامعاتهم بصورة مباشرة، أو الاستفادة من علاقاتهم ومناصبهم في دعوة الآخرين للتبرع، والاستفادة من كافة الوسائل التكنولوجية في تحقيق هذا التواصل.

ب- تجربة بعض جامعات المملكة العربية السعودية

١- التطور التاريخي للوقف الخيري في دعم مؤسسات التعليم العالي

المورد الأساس لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية هو الميزانية العامة للدولة والتي تعتمد مواردها بصورة كبيرة على النفط، وهذا يعني أن هناك تأثيراً مباشرا بالسلب

سيتعرض له الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في حالة انخفاض أسعار هذه الثروة وفقا للتطورات الاقتصادية العالمية.

وعلى الرغم مما تحظى به الجامعات السعودية من دعم متواصل وإنفاق سخي من جانب الحكومة؛ فقد اتجهت في السنوات الأخيرة إلى البحث عن موارد تمويل إضافية، وذلك نتيجة للعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وكان من بينها توظيف الوقف في خدمة التعليم والبحث العلمي، وتسابقت الجامعات السعودية في تنويع مصادر دخلها، والبحث والاعتماد على الوقف لتوفير الدعم المالي للبرامج البحثية والعلمية، أسوة بالعديد من الجامعات العالمية العريقة والمرموقة.(الشريف، ٢٠١٦).

وقد استندت الجامعات السعودية في تأسيس الأوقاف الضخمة إلى ما أتاحه لها نظام مجلس التعليم العالي بالجامعات السعودية من إمكانية قبول الجامعة للأوقاف؛ حيث أعطى مجلس الجامعة الحق في قبول التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف الخاصة بالجامعة سواء أكانت مقترنة بشروط أو مخصصة لأغراض معينة بشرط اتفاقها مع رسالة الجامعة، مع إدراجها بحساب مستقل باسم الجامعة يصرف منه بموجب مستندات رسمية للأغراض المخصصة لها وفقا للقواعد التي يضعها مجلس التعليم العالي.

وتسعى الجهات المسئولة عن أوقاف الجامعات السعودية إلى اجتذاب أكبر عدد من المتبرعين وذلك عن طريق تنويع طرق المساهمة في الوقف العلمي بين الاستقطاعات الإليكترونية، والتبرعات النقدية، والتبرعات العينية من عقارات أو أراض أو محال تجارية أو سيارات أو ممتلكات، وكذا المساهمة بالعلم والخبرة والوقت بالجهد البدني أو الفكري أو تكريس جزء من الوقت للمشاركة في دعم أنشطة الوقف وتحقيق أهدافه.

٢- نماذج من الجامعات السعودية المدعومة من الوقف الخيري

- **جامعة الملك سعود**

تمت الموافقة على برنامج الأوقاف بجامعة الملك سعود عام ١٤٢٨هـ، وتم إنشاء أمانته العامة عام ١٤٢٩هـ، وتم تشكيل لجنته التأسيسية عام ١٤٣٠هـ، وتم تفويضها بسلطات مجلس جامعة الملك سعود فيما يخص أوقاف الجامعة وتمثيلها أمام الغير، ويحتل البرنامج

مكانة كبيرة بين الجامعات السعودية، وينطلق برنامج أوقاف الجامعة من واقع رؤيته ورسالته عبر أربعة محاور رئيسة تتمثل في تعزيز الموارد المالية الذاتية للجامعة، ودعم أنشطة البحث والتطوير والتعليم، ودعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع، والمساهمة في الأنشطة التي تعمل على نقل الجامعة للعالمية، وتهدف الجامعة من خلال هذا المشروع لتطوير العملية التعليمية وأنشطتها البحثية حيث ستمكنها عائدات المشروع من زيادة الميزانية التشغيلية واستقطاب خبرات عالمية ودعم البنية التحتية وتوسيعها دون إثقال كاهل ميزانية الجامعة إضافة إلى توفير حصانة مادية للجامعة تضمن لها الاستقرار المالي من خلال تعزيز مواردها الذاتية.(جامعة الملك سعود، ٢٠١٩)

ويهدف مشروع الوقف بجامعة الملك سعود إلى تعزيز الموارد المالية الذاتية للجامعة، والإسهام في الأنشطة التي تعمل على نقل الجامعة للعالمية، ودعم أنشطة البحث والتطوير والتعليم، ودعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع؛ ويمكن توضيح هذه الأهداف في النقاط التالية:(جامعة الملك سعود، ٢٠١٩)

- تعزيز موارد الجامعة الذاتية أسوة بالجامعات العالمية المرموقة لتحفيز الإبداع والتميز على كافة الأصعدة.
- تمويل برامج البحث والتطوير التقني بما يخدم البشرية ويعزز اقتصاديات المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة للوطن.
- استقطاب وتحفيز الباحثين والمبدعين والموهوبين والمتميزين ورعايتهم.
- زيادة الاستفادة من موارد الجامعة البشرية والبنية التحتية والتجهيزات.
- دعم المستشفيات الجامعية في علاج الأمراض المزمنة.
- تمويل معامل جامعة الملك سعود الخارجية في مراكز متقدمة للاستفادة من الخبرات العالمية.
- تعزيز أعمال الخير والتكافل الاجتماعي وأعمال البر الأخرى.

وتعتمد أوقاف الجامعة في أداء مهمتها على مجموعة من الآليات، منها اللجنة العليا التي تقوم بالإشراف عليها وتوجيه مسيرتها، ، وتضم في عضويتها عددًا من العلماء ورجال الأعمال البارزين، وتكوين هيكل إداري متميز لإدارة الاستثمارات الخاصة بالأوقاف، ووضع

ضوابط الاستثمار بشكل يضمن تحقيق أهدافه، ويكتمل ذلك بتطوير عدد من المشاريع الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي العالي من خلال "شركة الجامعة الاستثمارية" المسئولة عن استثمار أوقاف الجامعة والإسهام في التنمية الاقتصادية للجامعة وللمملكة.(جامعة الملك سعود، ٢٠١٩)

وتقدم الجامعة مجموعة من المحفزات للمتبرعين لحثهم على تقديم التبرعات سواء لكبار المتبرعين والواقفين، أو لصغارهم وذلك عن طريق تكثيف الدعاية والتذكير بفضل الوقف والأجر المترتب عليه من مرضاة الله، وكذلك تكريم المتبرعين في مناسبات الجامعة المختلفة، وتقديم بعض المحفزات بحفظ أسماء كبار المتبرعين بإطلاق أسمائهم على بعض القاعات الدراسية أو الكراسي العلمية أو الأبراج السكنية والفندقية وبعض مباني الجامعة وشوارعها.(جامعة الملك سعود، ٢٠١٩)

- **جامعة الملك عبد العزيز**

جاء في رسالة وقف جامعة الملك عبد العزيز "نُوقف جزءًا من أموالنا ونُديرها بحرفية لتنمية المجتمع وخدمة الأجيال أملاً في مرضاة الله"(جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٩)

وتقوم آلية عمل الوقف العلمي على جمع التبرعات النقدية والعينية من خلال برامج المساهمة المتنوعة التي أتاحها، ثم توجه الأموال إلى مشاريع استثمارية من خلال لجنة الاستثمار – والتي تضم عددا من رجال الأعمال وأهل الاختصاص في مجال التمويل والاستثمار، وتهدف لتعظيم العوائد الاقتصادية وتنمية استثمارات الوقف، وفي نهاية السنة المالية، يتم استقطاع جزء من العوائد الاستثمارية لتستثمر مرة أخرى في مشاريع استثمارية جديدة، من أجل تنمية رأس مال الوقف. أما الجزء الأكبر من العائد فيوجه مباشرة لدعم المشاريع البحثية وتمويل الدراسات العلمية، وتحسين العملية التعليمية.

ومن أجل استقطاب المزيد من الأوقاف، وفرت إدارة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز عدة قنوات للمساهمة فيه؛ حيث يتلقى الوقف التبرعات النقدية والعينية على السواء، كما يمكن المساهمة بالعلم والخبرة والوقت للمشاركة في دعم أنشطة الوقف، أو التعريف به في المحافل المختلفة. واستحدث الوقف نظامين للاستقطاع الشهري، أحدهما لطلاب الجامعة والعاملين بها، حيث يحدد الشخص مبلغا معينا من راتبه أو مكافأته ليتبرع بها شهريا للوقف.

والنظام الآخر لغير المرتبطين بالجامعة، فيمكنهم تفويض البنك الخاص بهم باستقطاع مبلغ ثابت شهريا، وتحويله لأحد الحسابات البنكية للوقف العلمي. (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٩)

ويقدم وقف الملك عبد العزيز خدماته أعضاء هيئة التدريس حيث يستفيد منه ما يقرب من ٧٠٠٠ عضو، من خلال خدمات المكتبة، ومبادرة تدوير المخلفات الورقية، ومركز تآلف للاستشارات الأسرية، ومركز المبدعون للدراسات والأبحاث العلمية والاستراتيجية التي تسعى لتقديم حلول إبداعية للقضايا المعاصرة، وكذا تقديم ورش العمل التطويرية لتزويد أعضاء هيئة التدريس بالمستجدات في المجالات العلمية المختلفة، بينما يبلغ عدد الطلاب المستفيدين من خدمات الوقف العلمي عدد ٩٣٤٦٢ طالبا، من خلال خدمات المكتبة، ورخصة قيادة الحياة الزوجية لترسيخ المفاهيم الصحيحة في حياة زوجية سليمة، ومحاولة الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع بوسائل علمية وتدريبية، كما يقدم الوقف العلمي خدماته التي يستفيد منها أعضاء المجتمع من خلال مبادرة الأمان الجسدي التي تهدف توعية الأسر لوقاية أولادهم من الاستغلال والإيذاء الجسدي، وملتقى سيدات الأعمال لرفع أداء المرأة السعودية في حياتها الاقتصادية والاجتماعية، ومبادرة إحسان لتعزيز قيمة بر الوالدين، ويبلغ عدد المستفيدين من أفراد المجتمع ٣٠٧٢٠٣ مستفيد ومستفيدة.(جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٩)

الكراسي البحثية بالجامعات السعودية

من تجارب الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وأفراده لدعم وتطوير مجالات علمية متخصصة، وهي مرتبطة بالوقف والتي لاقت انتشارا في معظم الجامعات السعودية تجربة الكراسي البحثية التي تعدّ من الأنماط الجديدة في تمويل التعليم العالي الحكومي، وتعد الكراسي البحثية أحد أهم مكونات منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية ليس فقط من حيث تقديم التمويل اللازم لمشاريع الأبحاث والدراسات وإنما من حيث استقطاب أفضل الباحثين العالميين وتبني طلاب دراسات عليا (ماجستير – دكتوراه) مما يساعد في استكمال منظومة البحث العلمي في مجالات علمية مهمة والارتقاء بها وتحسين قدرتها على الابتكار ووضع مخرجاتها في خدمة المجتمع.

وقد تم إنشاء عدد كبير من الكراسي البحثية المتخصصة في العلوم الإنسانية والتطبيقية في مختلف الجامعات السعودية، وكانت جامعات الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود سباقة في هذا الشأن، وتبعتها باقي الجامعات السعودية حتى الناشئة منها.

ويعرف الكرسي البحثي بأنه "وحدة بحثية تختص بالبحث والتطوير والابتكار، وتقديم الاستشارات والخدمات المجتمعية التي من شأنها توطين المعرفة وتطويرها في مجالات علمية مُحدَّدة، تدعم خطط التنمية، وتحقق الأهداف الوطنية الاستراتيجية". (جامعة الملك سعود، ٢٠١٩) ويعني هذا تخصيص كرسيّ لدعم الأبحاث العلميّة في مجال محدّد من التخصّصات التي تقدّمها الجامعة على أن يكون التمويل من مؤسّسات القطاع العام ورجال الأعمال، بموجب عقد بين الجامعة والجهة المتبرعة، يحدد فيه الهدف من إنشاء الكرسي العلمي، ومدته، ومقدار الدعم المادي أو العيني الممنوح، ويتم استثمار الدعم النقدي في صندوق وقفي تابع للجامعة، ليكون الصرف على الكرسي العلمي من عائد استثمار الأموال، وليس من أصلها.

وتعطي الاتفاقات للجهة المانحة الحق في الاطلاع بشكل دوري على الإنجازات العلمية والتقارير المالية للكرسي، والاستفادة من نتائج البحوث المتعلقة بالكرسي وخصوصا الشركات، وتقوم الجامعات بتشجيع أطراف المجتمع المختلفة على المشاركة في تمويل تلك الكراسي مقابل بعض الامتيازات للجهات الممولة، منها إطلاق اسم الممول على الكرسي طوال مدة التمويل، والتنويه بفضله في مخرجات الكرسي العلمية والفكرية وفي المنصات الإعلامية، وتسجيل اسم الممول والإعلان عنه في مكان بارز في الجامعة، كما تعطى الأولوية في الاستفادة من الخدمات الاستشارية للكرسي.

وتعدّ جامعة الملك سعود من الجامعات الرائدة في هذا المجال، وهي تضمّ بمفردها أكثر من مائة كرسي موزعة على عدد من المجالات البحثية الرئيسة، منها ٢١ كرسي في المجال الإنساني، و٣٦ في المجال الصحي، و٢٨ في المجال العلمي، و١٦ في المجال الهندسي.

ومن المتوقع زيادة اعتماد الجامعات السعودية على موارد بديلة للدعم الحكومي في ظل المشروع الجديد لنظام الجامعات السعودية الذي تم إقراره في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ فقد

نص مشروع النظام الجديد للجامعات السعودية في مادته الثامنة والأربعين على أنه "يجوز للجامعة أن تنشئ لها – بإشراف مجلس النظارة – أوقافاً يكون لها الشخصية المعنوية المستقلة، وتكون إدارتها وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات بما لا يتعارض مع شروط الواقفين، ويجوز للجامعة ولأوقافها تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو الدخول فيها شريكاً أو مساهماً وذلك وفقاً للإجراءات النظامية.

وتفتح الجامعة حساباً لها في مؤسسة النقد العربي السعودي، وتفتح حساباً خاصاً لأوقاف الجامعة، ولها ولأوقافها فتح حسابات أخرى في أي من البنوك المرخص لها بالعمل في المملكة، وتودع فيها إيراداتها ويصرف من الحساب وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات.(وزارة التعليم السعودية، ٢٠١٩)

الجزء الثالث– تجربة الجامعات المصرية في توظيف الوقف في الدعم والتمويل

أجاب الجزء الثالث من الدراسة عن السؤال الفرعي الثالث ونصه: **ما ملامح التجربة المصرية في مجال دور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي؟** وللإجابة عنه تناول الباحث التجربة المصرية من حيث تطورها، ومبررات التوجه نحو الوقف الخيري، ونماذج من مؤسسات التعليم العالي المدعومة من الوقف الخيري، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أ– تطور تجربة مصر في مجال الوقف الخيري

تشير الكتابات إلى أن إنشاء الجامعة المصرية كان عن طريق الأوقاف، فقد جاء الحماس لفكرة تأسيس أول جامعة مصرية في عام ١٩٠٦م ضمن المعارضة المتزايدة لسياسة الاحتلال الإنجليزي، ومن هنا فقد كان من الطبيعي أن يتم الاعتماد في تحقيق هذه الفكرة على المبادرات الأهلية التي كانت تعتمد على الوقف بطبيعة الحال، سواء عند الإعلان عن تأسيس الجامعة في ديوان عموم الأوقاف يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٠٨م، وقرار الحكومة المصرية تخصيص إعانة سنوية قدرها ٢٠٠٠ جنيه، وكذا قرر لها ديوان عموم الأوقاف إعانة سنوية قدرها ٥٠٠٠ جنيه بتوجيه من الخديوي عباس، واستمر الاعتماد على التبرعات والأوقاف لضمان مورد ثابت للإنفاق على شئون الجامعة، ومن ثم بادر مصطفى بك كامل الغمراوي بوقف ستة أفدنة من أملاكه من الأراضي الزراعية ليصرف ريعها سنويا فيما يلزم لتأسيس الجامعة وإدارة

شئونها، ثم توالت التبرعات والوقفيات بعد ذلك على هذا المشروع وكانت وقفية الأميرة فاطمة هي أكبرها، حيث وقفت في سنة ١٩١٣ مساحة قدرها ٦٧٤ فدانا من الأطيان الزراعية بمديرية الدقهلية ليصرف ريعها على الجامعة، إضافة إلى ستة أفدنة ببولاق الدكرور تبرعت بها لبناء دار الجامعة في مقرها الحالي، كما قدمت مجوهرات قيمتها ١٨ ألف جنيه حسب أسعار سنة ١٩١٣ ليقام بها البناء.(غانم، ١٩٩٨، ٢٦٣)

ولم تكن مصر بمعزل عن الدول العربية في انحسار دور الوقف بها؛ فقد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦م بتنظيم الوقف المصري، وتلا ذلك إصدار مجموعة من القوانين المعدلة له، ومن أهمها قانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف الأهلي أو الذري وكان الهدف من هذا القانون مصادرة الملكية الزائدة عن مائتي فدان وأيلولتها إلي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها على صغار المزارعين، وقانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية، ومضمونه إطلاق يد وزير الأوقاف في تعديل مصارف الوقف دون التقيد بشرط الواقف، وكذا تعديل النظر في الوقف لجهة البر وجعلها لوزارة الأوقاف، وقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ ومضمونه قصر حق النظر للواقف لنفسه فقط دون غيره، ثم قانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ بجواز تنازل وزارة الأوقاف عن النظر على الوقف إذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة، وفي عام ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف بهدف المحافظة علي أموال الوقف وتحقيق الأهداف التي أرادها الواقفون من وراء أوقافهم وإدارة واستثمار أموال الوقف نيابة عن وزير الأوقاف، على الوجه الذي يحقق أكبر عائد للمعاونة في تحقيق أهداف نظام الوقف. وتسدد إلى وزارة الأوقاف ريع الأوقاف الخيرية وتتقاضى الهيئة نظير إدارة وصيانة الأوقاف الخيرية ١٥% من إجمالي الإيرادات المحصلة وتجنيب ١٠% من هذه الإيرادات كاحتياطي لاستثماره في تنمية إيرادات كل وقف.(تمام، ٢٠٠٩، ٥)

ورغم كل ما قيل من تبريرات لهذه القوانين المتعاقبة من أنها لتنظيم الأوقاف، إلا أنها لم تحل مشكلة اغتصاب الأراضي الموقوفة، كما أنها ساعدت على تبديد أعيان هذه الأوقاف،

وبذلك ضاعت أموال كانت تعود بالنفع على جهات البر التي اشترطها الواقفون، وقد أدى ذلك إلى إحجام الناس عن وقف أموال جديدة طالما أنها ستنتهي إلى أن تكون تحت رقابة الدولة بعد أن تمت مصادرة إرادة الواقفين بإلغاء الوقف الأهلي واشتراط القانون النظارة على جميع الأوقاف الخيرية لوزارة الأوقاف، وأصيب قطاع الوقف بفتور الهمم، وطغيان النظرة المادية والمنفعة الفردية في ظل أوضاع اجتماعية جعلت الصراع من أجل المال غاية الغايات للأفراد والجماعات بوجه عام.(الأرناؤط، ٢٠١٨، ٤٨)

٢- مبررات التوجه نحو الوقف الخيري كبديل لدعم تمويل مؤسسات التعليم العالي

تتعدد الأدوار المتوقعة من الجامعات وخاصة في ظل التحديات العالمية المعاصرة وبروز التنافسية، ومع انتشار الديمقراطية وتعالي صيحات تكافؤ الفرص التعليمية يزداد الطلب على التعليم وخصوصا الجامعي؛ مما يتطلب أموالا ضخمة تغطي الاحتياجات من أبنية ومعدات وأدوات ومعلمين وإداريين وغير ذلك، ولا يمكن الاعتماد على الدولة وحدها في تمويل قطاعي التربية والتعليم الجامعي والبحث العلمي في ظل ما تعانيه ميزانيتها من ضغوط واحتياجات للعديد من المجالات في ظل تناقص الإيرادات.

ويعد مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي من الناتج القومي الإجمالي من المؤشرات التي تدل على تقدم الدول بمقدار اهتمامها بهذا الجانب من عدمه، ويبدو ذلك من دراسة العوامل التي أسهمت في نجاح تجارب كثير من الدول التي حققت تنمية اقتصادية، ولكن ارتفاع مستوى كفاءة الجامعة ليناسب تطلعات المجتمع يستلزم التضحية بقدر متزايد من موارده ليخصصها للتعليم العالي على حساب غيره من القطاعات الضرورية، كما أن الاستثمار في نوعية التعليم الجامعي يؤدي إلى تجنب البطالة أو التخفيف منها.(موسى، ١٩٩٩، ٥٢٦)

وتعتمد الجامعات الحكومية المصرية اعتمادا شبه كامل على التمويل الحكومي في تغطية نفقاتها، وهو التزام قانوني بموجب مواد الدستور المصري، ورغم أن الاعتماد على التمويل الحكومي يضمن استمرارية المال الذي تحتاجه الجامعات دون الاعتماد على مصادر غير مستقرة، إلا أنه يفقد الجامعات استقلالها المالي؛ حيث إنها لا تملك حرية تخصيص أو إعادة

تخصيص مواردها إلا بإجراءات معقدة، كما أن حجم التمويل والمبالغ المخصصة تكون مرهونة بظروف الميزانية العامة للدولة، والاحتياجات العاجلة والآجلة، ومكانة التعليم وأولويته بالمقارنة ببنود الميزانية الأخرى من منظور الحكومة المسئولة عن الإنفاق، وهذا مما يدفع للبحث عن موارد تمويل إضافية – كالوقف الخيري – تتسم بالثبات، وتعطي للجامعات استقلاليتها المطلوبة كما هو الحال في الجامعات سابقة الذكر.

ويمكن القول: إن مشكلة التمويل الحكومي للتعليم العالي في مصر تكمن في الجمع بين قضيتين رئيسيتين، وهما كفاية التمويل لضمان تحقيق الأغراض التعليمية، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، أي بين الذكور والإناث، وبين الأغنياء والفقراء، وبين المناطق الريفية والحضرية وغيرها، وهي عملية صعبة للغاية في العديد من دول العالم، خاصة في الدول النامية والفقيرة ذات الموارد المالية المحدودة.(البلتاجي، ٢٠١٣، ٤٤)

وفي ظل الزيادة السكانية المضطردة تزداد الأعداد الراغبة في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي عاما بعد عام، وتزداد الحاجة لنفقات أكبر في ظل استقرار أو تراجع مخصصات التعليم التي يزيد من صعوبة زيادة نسبتها من الميزانية العامة للدولة أنّها غير قابلة للزيادة إلاّ في حال التقليص من نفقات أخرى لقطاعات لا تقلّ أهميّة عن التعليم مثل الصحّة والأمن والخدمات الاجتماعية والبنية التحتيّة وغيرها.

وفيما يلي جدول بتطور أعداد طلاب التعليم العالي والإنفاق على التعليم عموما وعلى التعليم العالي في ميزانية الدولة خلال الأعوام الخمسة الماضية

العام	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	٢٠١٨/٢٠١٧
أعداد طلاب التعليم العالي بمصر	١٨٤٠٥٩٦	٢٢١٠٥٣١	٢٤١٣٧٥٢	٢٤٦٥٧١٥	٢٣٨٢٩٢١
نصيب التعليم من الموازنة (بالمليار جنيه)	٨٣,٨	٩٢,٢	٩٧,٣	١٠٣,٦	١٠٧,٧
نصيب التعليم العالي من الموازنة (بالمليار جنيه)	١٦,٣	٢٣,٧	٢٥,٢	٣١,٦	٣٤,٧

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨)

ورغم أن الدستور المصري ينص على تخصيص ٤% من الناتج القومي للإنفاق على التعليم قبل الجامعي، و٢% للتعليم الجامعي، و١% للبحث العلمي، ورغم تأكيد وزارة المالية في البيان المالي للموازنة التزامها بتخصيص النسبة التي نص عليها الدستور للإنفاق على التعليم، لكن تحليل بيانات الموازنة ومخصصات التعليم يشير إلى أن الإنفاق على قطاع التعليم فى مصر يحتاج إعادة نظر بالكامل.

وقد يبدو من قراءة هذه الإحصاءات أن التمويل الحكوميّ للتعليم عموما قد شهد نموًّا مطّردًا خلال الفترة الماضية، إلا أن الواقع يشهد أنّ هذه الزيادات تظلّ قاصرة عن مواجهة الاحتياجات، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الزيادة تذهب في معظمها للإنفاق منها على أجور العاملين في قطاع التعليم ومرتباتهم بدلا من النفقات الاستثمارية؛ لذلك قامت الحكومة في السنوات الأخيرة بتنفيذ عدد من البرامج الإصلاحية بتشجيع الجامعات الحكومية على تنمية مواردها الذاتية وضخ موارد إضافية بالتوسع في برامج الانتساب، والبرامج الخاصة للسماح بتحصيل رسوم دراسية أعلى من الرسوم الطبيعية المتماشية مع مجانية لتعليم التي يكفلها الدستور المصري.

ومن البدائل التي قدمتها الأدبيات للإسهام في حل أزمة تمويل التعليم العالي اعتمادا على تجارب عربية وعالمية ضرورة مشاركة المجتمع المدني في تمويل التعليم العالي، وهو ما لا يتعارض مع القانون الذي أجاز للجامعات المصرية بجانب اعتمادها على التمويل الحكومي

من ميزانية الدولة أن تقبل ما يوجه إليها من تبرعات لا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت له الجامعة، وكذا القيام بمشروعات تعليمية وخدمية تدر لها دخلا يضاف إلى مواردها.

وتشير الأدبيات إلى أن هناك اتجاهات متعددة في تمويل التعليم الجامعي في كثير من دول العالم، وتختلف الاتجاهات والرؤى في هذا الشأن ما بين معالجة القضية بترشيد المجانية، والتوسع في إنشاء الجامعات الخاصة، وبين مناداة بإشراك القطاع الخاص مع الحكومة في الإنفاق على التعليم وخصوصا التعليم العالي، ويشير الواقع إلى أن إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي في مصر لا يزال ضعيفاً باستثناء بعض الحالات التي يسهم فيها بعض رجال الأعمال في تمويل بعض مؤسسات التعليم الجامعي، عكس الحال في البلدان المتقدمة التي يقوم التمويل الخاص بدور فعال يساعدهم على ذلك ارتفاع مستوى المعيشة مما يمكن الكثيرين من تغطية تكاليف تعليم أبنائهم، وازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم بفضل ما تحققه من أرباح، وما تحصل عليه من حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمات الاجتماعية.(الدهشان، ٢٠١٦، ١٣)

وهذا يعني ضرورة تشجيع الجهود الذاتية باستغلال مواردها لتحقيق دخل إضافي وتغطية جزء من مصروفاتها وتطوير برامجها من خلال المراكز المنتجة ذات الطابع الخاص، وكذا الالتزام المجتمعي الذي يطلق على ما يقدمه أفراد المجتمع ومؤسساته لمؤسسات التعليم العالي من تبرعات ومنح وقروض للمساعدة على تحقيق ما تصبو إليه من أهداف، ومنها إسهامات الطلاب وأولياء الأمور والتبرعات والهبات وعوائد الأوقاف كمصادر للتمويل، وهناك اتجاهات تركز على خصخصة التعليم الجامعي أو جزء منه، وكذا تسويق الخدمات والأنشطة الجامعية.(الهلالي، ٢٠٠٣، ٣٢)

ورغم أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي وإسهامه بجهد وافر؛ فإنه من الضروري الإشارة إلى أنه من غير الممكن أن يكون بديلا بصورة تامة للإنفاق الحكومي، وأن يكون كافيا بشكل كبير كمصدر للدخل، بل يمكن اعتباره عاملا مساعدا في مجالات محددة لبعض العمليات الجامعية مثل إنشاء وسائل جديدة للتعليم وشراء الأجهزة والأدوات التعليمية وغيرها من المجالات المرتبطة بالعملية التعليمية، وإذا كان للوقف دوره في تنمية القطاعات الرئيسة

في المجتمع بما في ذلك تطوير التعليم العالي، فإن الاستفادة من إمكانات الوقف في ذلك يحتاج إلى استراتيجية فعالة لتعزيز دور ممتلكات الوقف من خلال الاعتماد على إدارة نشطة وتشريعات قوية وحوكمة جيدة وجهود تسويقية وتحديد نموذج مناسب لإدارة الوقف وممتلكاته وتعظيم الاستفادة منها في دعم التعليم العالي.(Nor,&Yaakub, 2017.589)

٣- نماذج من مؤسسات التعليم العالي المدعومة من الوقف الخيري

- **فرع جامعة الأزهر بتفهنا الأشراف**

شهد التعليم الجامعي الأزهري في أواخر القرن العشرين تجربة متميزة للدعم الخيري وهي تجربة قرية تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية، وهي قرية حدودية تبعد عن مركز ميت غمر التابعة له بحوالي ٩ كم، وتبعد عن مدينة الزقازيق بحوالي ٢٠ كم، وتتنوع القوى العاملة بالقرية ما بين فلاحين وعمال وحرفيين وكثير من الخريجين الذين التحقوا بالعمل في المؤسسات التي تم إنشاؤها بالقرية أو العاملين خارجها.

وبدأت الفكرة حينما أقبل بعض خريجي الجامعات بالقرية، وأبدوا رغبتهم في العمل الحر من خلال إقامة بعض المشروعات، واشترطوا في تعاقدهم مع بعضهم البعض أن يخصصوا نسبا متزايدة من أرباح مشروعاتهم لإنفاقها في الجوانب الاجتماعية، مثل إنشاء مسجد بالقرية وبعض المشروعات الصغيرة التي تستوعب بعضا من العمالة العاطلة من جهة، وحل بعض المشكلات التي تواجه الأفراد أو القرية ككل من ناحية أخرى.(رجب وآخرون، ٢٠٠١، ٤٩٦).

وتركزت التجربة على التنمية الاجتماعية بالقرية والتوسع في التعليم الأزهري بإنشاء بعض المؤسسات التعليمية كالحضانة الإسلامية والمعاهد الأزهرية بمراحلها المختلفة: ابتدائية وإعدادية وثانوية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات علاجية كالعيادة الإسلامية، ومؤسسات دينية كالمسجد والمكتبة الإسلامية وبيت المال وغيرها، وتم توسيع التجربة لتشمل التعليم الجامعي وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل تتعلق بالإقبال الشعبي على التعليم الأزهري ومن أهل الريف خصوصا، وزيادة الإقبال على التعليم الجامعي من كافة فئات المجتمع المصري، ومنهم أهل الريف، والاتجاهات الإيجابية نحو التعليم عموما والأزهري خصوصا، يضاف إلى ذلك

خصوصيات التعليم الأزهري المتمثلة في أن خريج الثانوية الأزهرية ليس له مكان لاستكمال دراسته الجامعية إلا من خلال الكليات التابعة لجامعة الأزهر فقط وبعض الكليات العسكرية.

ومن ثم جاء إنشاء عدد من الكليات الجامعية بالقرية كأهم إنجازات القائمين على التنمية، إنشاء أربع كليات – طبقا للمواصفات التي اشترطتها جامعة الأزهر، وهي كليات الشريعة والقانون للبنين (عام ٩٣/٩٢) والتجارة للبنات (٩٤/٩٣) والتربية للبنين (٩٦/٩٥) والدراسات الإنسانية للبنات (٢٠٠١/٢٠٠٠) وفضلا عن ذلك فقد تم إنشاء مدينة جامعية للبنين وأخرى للبنات لاستيعاب الطلاب المغتربين، وتسليمهما لجامعة الأزهر لملكيتها وإدارتها، وتم وقف أرباح كافة مشروعات المتبرعين للصرف منها على المؤسسات التعليمية بالقرية.(عطية، ٢٠٠٢، ٩)

وفي خطوة تالية قام المسئولون بالمركز الإسلامي بتفهنا الأشراف بالاتفاق مع الأزهر الشريف على وقف أرباح كافة مشروعاتهم لإنفاق أرباحها كاملة على منشآت الأزهر التعليمية شريطة أن يكون حق الإدارة للقائمين عليه، وظل الحال هكذا حتى يونيو ٢٠٠٠ حينما تم إلغاء الاتفاق المبرم بين المركز الإسلامي للتنمية والأزهر الشريف فضلا عن تحول المركز إلى شركة للاستثمار الصناعي.(وزير، ٢٠٠٢، ٥٧٨)

لقد استطاعت هذه القرية تحقيق إنجاز كبير اعتمادا على تفعيل الوقف كوسيلة تمويل دائمة، وقد يكون أحد عوامل النجاح في هذه التجربة الوقفية هو عدم تسجيل المشروعات التجارية التي تصرف على وجوه الخير كوقف لدى وزارة الأوقاف، فتسجيلها كوقف يعني انتقال إدارتها للوزارة وتغيير مصارفها وفقا لقرارات وزير الأوقاف كما سبقت الإشارة عند الحديث عن القوانين المنظمة للوقف في مصر، وإنما تم تأسيس "جمعية الصلاح الخيرية" من أجل أن تكون القناة التي تتدفق منها الأموال والمساعدات على وجوه البر والمشروعات الخيرية التي يختارها أهل القرية.

الجزء الرابع– رؤية مستقبلية لدور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم

أجاب هذا الجزء عن السؤال الفرعي الأخير ونصه: كيف يمكن الإفادة من الخبرات الدولية في بناء رؤية مستقبلية لدور الوقف الخيري في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي في مصر؟ وللإجابة عنه تناول الباحث الرؤية المستقبلية من حيث: مبرراتها، وأسسها

ومنطلقاتها، وأهدافها، وآليات تنفيذها، والمعوقات المتوقعة في سبيل تطبيقها، ومن ثم طرق التغلب على تلك المعوقات، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

١ – مبررات الرؤية المقترحة:

- ما تعانيه مؤسساتنا التعليمية في المرحلة الجامعية من تحديات ومشكلات تؤثر في جودتها مقارنة بمؤسسات دول أخرى؛ ويبدو ذلك من نتائج التصنيفات العالمية للجامعات على مستوى العالم، ومن هذه التحديات تزايد الطلب على التعليم عموما وعلى التعليم العالي خصوصا في ظل النمو السكاني المتزايد الذي يفرض زيادة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية بتحديث القائم منها وإقامة مؤسسات جديدة.
- تزايد التوجه نحو زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية للجامعات وعلى إسهام الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في دعم ميزانيات التعليم وخصوصا التعليم العالي، وبالتالي يمكن تقديم الوقف كأحد البدائل للتقليل من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة في الإنفاق على التعليم العالي، وفتح المجال أمام الكثير من الجهات والأفراد للمساهمة في الأوقاف من منطلق المسئولية الاجتماعية.
- أن الجامعات المصرية نادرا ما تحصل على المبالغ التي تطلبها عند تحديد احتياجاتها من الموازنة العامة للدولة؛ بسبب محدودية الموارد المتاحة للدولة وتعدد المجالات المطلوب تمويلها وتوفير الاعتمادات المالية لها في مختلف القطاعات.
- توظيف التمويل غير الرسمي هو أحد المصادر الأساسية في تمويل التعليم على المستوى العالمي؛ ولذلك فالحاجة ماسّة للاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنبية في توفير مصادر تمويل إضافية في ضوء طبيعة المجتمع وظروفه وفلسفة التعليم به.

٢ – أسس الرؤية المقترحة:

تستند الرؤية المقترحة إلى عدد من المسلمات لعل من أهمها:

- يسهم التعليم في تنمية اقتصاد الدولة أكثر من غيره، وخصوصا تطوير التعليم الجامعي الذي أصبح ضرورة ملحة لمواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، وهو ليس مسئولية الدولة وحدها، وإنما يجب على جميع القطاعات والأفراد المشاركة فيه، والاهتمام بزيادة

فاعليته؛ لأنها قد تنعكس إيجابيا من خلال مخرجاتها على جميع القطاعات في الدولة؛ ومن ثم فالوقف العلمي ليس مجرد مصدر إيرادات إضافية فقط بل هو مشاركة مجتمعيّة في تحمّل قسط من مسئولية التعليم العالي وتكاليفه.

- ميدان الوقف في الإسلام ميدان فسيح يشمل كل ألوان البر بالإنسان، ولا يقتصر على ما تم حصره فيه من رؤية ضيقة، وتمويل الوقف لمجالات الثقافة والتعليم والتطورات العلمية والتكنولوجية المتجددة من الأمور التي تدخل ضمن ميدان التعاون على البر والتقوى المأمور به في الإسلام.
- مجال الوقف الإسلامي من المجالات القابلة للاجتهاد باعتبار ما ورد بشأنه في القرآن الكريم والسنة النبوية من قبيل الإجمال الذي يترك فرصة للاجتهاد الفقهي بما يتفق مع معطيات كل عصر ، ومن ثم يمكن الاستفادة من الخبرات الحديثة للوقف بما لا يتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية.
- إدارة الأوقاف العلمية تكون من قبل جهاز مستقل في إجراءاته يقع تحت سلطة الجامعة ليكون الوقف في خدمة الجامعة وليس العكس لتحقيق أجندات معينة للواقفين.

٣- أهداف الرؤية المقترحة:

تهدف الرؤية المقترحة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحمل جزء من العبء عن ميزانية الدولة في تمويل الجامعات بتقديم مصادر تمويلية جديدة لدعم العملية التعليمية وتحسين جودتها بمؤسسات التعليم العالي المصرية.

- تحقيق المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم، من خلال حث المجتمع بكل فئاته الراغبة في خدمة مجتمعها من ناحية، والحصول على الأجر الديني من ناحية أخرى على الإسهام في تمويل ودعم العملية التعليمية بالجامعة.

٤- ملامح الرؤية المقترحة:

- إنشاء صناديق وقفية بالجامعات تحت إشراف مجالسها يمكن من خلالها:

(أ) إسناد إدارتها لمتميزين ومحترفين، يقومون بإدارة عمليات الوقف، والترويج له لزيادة المنح والهبات الخيرية، والتواصل مع المانحين، ويكونون مسئولين أمام مجالس الجامعات.

(ب) يتم تجميع أموال الوقف سواء منها ما كان محددا بغرض معين، أو ما كان مفتوح المجال، وينفق منها على العملية التعليمية والبحثية.

(ج) تيسير الوقف على الراغبين فيه من متوسطي الحال بما يمكنهم من تجميع أوقافهم في إطار واحد؛ لأن الاقتصار على الأعمال ذات الاحتياجات الوقفية الكبيرة يضيق الفرصة على صغار الواقفين.

(د) تنفيذ مشروعات استثمارية تدر أرباحا للاستفادة منها في تعظيم عوائد الوقف، وحتى يتم الحفاظ على القوة الشرائية لأموال الوقف بمرور الوقت، حتى لا تقل قيمتها بفعل التضخم.

- نشر ثقافة الوقف في المجتمع الجامعي والخارجي، وهذا يتطلب:

(أ) الاقتناع الرسمي من متخذي القرار بأهمية الوقف في التمويل وتذليل الصعوبات التي تعترض توظيفه والاستفادة منه.

(ب) التركيز في وسائل الإعلام على الخبرات الوقفية الناجحة داخليا وخارجيا، قديما وحديثا؛ للفت أنظار الموسرين نحو التبرع بكافة أشكاله.

(ج) توظيف متخصصين في المجالات الإعلامية لنشر الثقافة بين أفراد المجتمع والترويج لبرامج فعالة لجمع التبرعات.

(د) استخدام المناهج الدراسية المتاحة بالكليات الجامعية لتغيير الصورة السلبية الحالية عن الوقف التعليمي واستحداث ما يلزم من مقررات يمكن اعتبارها من متطلبات الجامعة.

(هـ) التطوير المستمر للبرامج الأكاديمية مما يؤدي إلى زيادة ثقة المجتمع ويزيد من إقبال المتبرعين لثقتهم في جدوى ما يقدمونه.

(و) إتاحة الفرص المناسبة لأفراد المجتمع للمشاركة في الأنشطة المختلفة سواء على نحو تطوعي، أو مقابل مبالغ رمزية للاستفادة من جهودهم في تقديم مساهمات فعالة لزيادة وتنويع أنشطة التمويل المالي للجامعة.

(ز) استمرار التواصل مع خريجي الجامعات من خلال الوسائل المختلفة، وتقوية الروابط للاستفادة من إسهاماتهم بالمال أو بالعلاقات في دعم الصناديق الوقفية لتمويل أنشطة الجامعات العلمية والبحثية.

- تحقيق الشفافية من أجل منح الواقفين الثقة في إدارة أموال الوقف بصورة صحيحة مما يزيد احتمالية زيادة التبرعات، وهذا يتطلب:

(أ) خضوع الجهة المشرفة على إدارة الأوقاف بالجامعات للجهات الرقابية؛ لطمأنة الواقفين على مشروعية وسلامة التعاملات وكفاءة القائمين عليها، وضمانا لمنع الفساد من استغلال أموال الوقف.

(ب) توظيف مواقع الجامعات على شبكة الانترنت من أجل توفير المعلومات اللازمة عن طبيعة البرامج الجامعية الحالية، ومستويات التطوع للمشاركة فيها، والإعلان عن النجاحات التي يحققها الوقف، سواء في زيادة التبرعات التي يحصل عليها، أو في العائد المتجدد الذي يحققه الوقف نتيجة حسن استثماره وإدارته.

(ج) تقليل جوانب الهدر في الميزانيات الجامعية، وتقليل النفقات على ما ليس له عائد ملموس ليقتنع الناس بجدوى ما ينفقون فيه أموالهم.

(د) إصدار تقارير دورية عن التبرعات الوقفية، وإيراداتها، ومجالات استثمارها، ومصارفها، وإتاحة هذه التقارير للاطلاع للراغبين من ذوي الشأن.

- تنويع المجالات التي من الممكن أن يسهم الوقف فيها في العملية التعليمية، وترتيبها وفق أولويات معينة وضوابط محددة، ومن هذه المجالات:

(أ) تلبية احتياجات الجامعة من مشاريع إنشائية وبنية تحتية.

(ب) توفير التجهيزات التكنولوجية للجامعة ومختبراتها وقاعاتها الدراسية.

(ج) توفير فرص التعليم لغير القادرين من أبناء المجتمع.

(د) تقديم مكافآت الطلاب المتفوقين.

(هـ) إتاحة برامج تدريبية في مختلف التخصصات لمنسوبي الجامعة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس لمواكبة العصر.

(و) توفير الخدمات الصحية والأجهزة التعويضية للطلاب المحتاجين.

(ز) تزويد مكتبات الجامعات والكليات بكل مصادر المعرفة التقليدية والإليكترونية.

(ح) الإسهام في شراء الكتب ومستلزمات التعليم للطلبة غير القادرين.

(ط) بناء مدن جامعية واستراحات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

(ي) شراء أراض وبناء وقف عليها للجامعة في مواقع استثمارية.

(ك) تشجيع البحوث العلمية المتميزة ودعم ما يحقق أهداف الجامعة.

(ل) إقامة المؤتمرات العلمية.

- توفير التقدير والتكريم المناسب للمتبرعين لكل جامعة على نحو يسهم في إبراز مساهماتهم وجهودهم الإيجابية وذلك بمقدار إسهاماتهم في تطوير الجامعة، ومن أوجه التقدير المقترحة:

(أ) إطلاق اسم المتبرع على بعض مباني أو إنشاءات الجامعة.

(ب) وضع أسماء كبار المتبرعين في لوحة الشرف وإبرازها في موقع مناسب من الجامعة.

(ج) إشراك كبار المتبرعين في مجالس الجامعات والكليات للمشاركة في اتخاذ قرارات لها علاقة بالأوقاف، وكذا للاستفادة من خبراتهم كرجال أعمال في مجال الاستشارات والدراسات والبحوث والمشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات من أجل تطوير استثماراتها وكفاءتها الإنتاجية والخدمية.

- ضرورة تطوير العملية التعليمية بالجامعات وتقديم تعليم متميز ، مع إمكان

(أ) معوقات تنفيذ الرؤية:

يتوقع أن يواجه تطبيق هذا التصور المقترح بمجموعة من المعوقات، ومن أهمها ما يلي:

- بطء الإجراءات النظامية وتعقيدها.
- عدم استجابة بعض رجال الأعمال بالمستوى المتوقع مما يصعّب الوصول لحجم التبرعات المستهدف.
- صعوبة نشر ثقافة التبرع للأوقاف العلمية خاصة مع عامة الناس.
- انصراف الناس عن عملية الوقف بسبب الجمود المحيط بقوانين الأوقاف، والقيود التي تحويها تلك القوانين التي فرضتها التعديلات المتوالية على قانونه بالمخالفة للأصول الفقهية الشرعية للوقف في عدد من الجوانب سبقت الإشارة إليها.
- عدم توافر الإعفاءات الضريبية المطلوبة لازدهاره؛ فعقارات الأوقاف تفرض عليها الضرائب العقارية، وإيرادات الأوقاف تفرض عليها ضرائب الدخل، وذلك على الرغم من أنها تعتبر أموالا عامة، كما لا تقدم منظومة قوانين الوقف والعمل الأهلي ومؤسساته في مصر حوافز

ضريبية مشجعة للمقدمين على إنشاء أوقاف جديدة أو دعم مؤسسات أهلية خيرية أو هيئات عامة كالجامعات.

(ب) طرق التغلب على المعوقات:

- سن التشريعات والإجراءات التنظيمية التي تعطى تسهيلات ضريبية بالإعفاء النهائي أو بالخصم من الوعاء الضريبي لرجال الأعمال والشركات الصناعية التي تستثمر أموالها في أوقاف تعليمية ذات نشاط غير ربحي؛ لتحفيز الناس على الوقف، وهذه مسئولية الحكومة والجهات التشريعية، وهذا النظام معمول به في عدد من الدول ذات الإسهامات العالية لدور الوقف.
- النص قانونا على إمكانية تلقي الجامعات للأوقاف من المانحين، وإدارتها والنظارة عليها، دون انتظار موافقة وزير الأوقاف ويمكن الاسترشاد في ذلك بالخبرات العربية والعالمية، مع ضرورة تنقية قوانين الوقف مما يحد من سلطة الواقف في إنشاء أي وقف خيري وتعيين المسئول عن إدارته وكذلك اختيار مدير الاستثمار الأكفأ لتحقيق عائد مجز لاستثمار أمواله الموقوفة، وهذا يعني فصل إدارة الوقف عن وزارة الأوقاف، وكذلك فصل الاستثمار عن هيئة الأوقاف.
- نشر الوعي بين أفراد المجتمع بمشروعية الوقف وكونه من قبيل الصدقة الجارية، وإبراز أهميته ودوره الرائد في صناعة الحضارة الإسلامية وإسهاماته العظيمة في النهضة العلمية في المجتمع الإسلامي، وضرورة الإفادة من الميراث الفقهي للوقف العلمي فكرا وممارسة.
- تكثيف الدعاية المجتمعية لتغيير النظرة الضيقة القاصرة التي تحصر مفهوم الوقف وتربطه بممارسات متعلقة بالمساجد والمصاحف والمقابر وغيرها من الأمور، مع أنّ الأوقاف في التجربة العربية والغربية تمثل موردا أساسيا لتمويل معظم الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحث حتى تلك التي تنشط في مجال التطوير التكنولوجي والبحث العلمي وغزو الفضاء، وهو ما يتفق مع النظرة الإسلامية الصحيحة التي تجعل إعمار الكون عبادة، ولربما انتفع المسلم ببناء مركز للأبحاث أكثر من انتفاعه ببناء مسجد.

المراجع

١. أبو النصر، ممدوح الصدفي محمد وآخرون.(٢٠٠٢، سبتمبر). تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية– بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مجلة التربية*، كلية التربية جامعة الأزهر، ع (١١١)، ص ص ١٦٩-٢٢٤.

٢. أبو شمالة، نواف. (٢٠١٨، يوليو). الارتقاء بالتعليم في الدول العربية: متطلبات الاستدامة وقيود التمويل. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، جامعة القاهرة، مج ١٩، ع (٣)، ص ص ٣٨-٨٤.

٣. الأرناؤط، محمد موفق. (٢٠١٨، أكتوبر). نحو دور فاعل للأوقاف في حياة المجتمعات المسلمة المعاصرة. *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز، مج٣١، ع(٣)، ص ص ٣٣-٥٨.

٤. إسماعيل، طلعت حسيني(٢٠١٧، أبريل). تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. *مجلة دراسات تربوية ونفسية*، كلية التربية بالزقازيق، ع(٩٥)، ص ص ١-١٢٠.

٥. بدر، ماجد فرحان. (١٩٩٩، يوليو). أزمة تمويل التعليم الجامعي في الأردن، الواقع والحلول. *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، ع (٣٦)، الأردن، ص ص ٢٠٣- ٢٥٠.

٦. البلتاجي، مروة محمد شبل. (٢٠١٣). التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير"، من كتاب أوراق مشروع إصلاح التعليم العالي في مصر، الجزء الثالث بعنوان(تمويل التعليم العالي في مصر)، القاهرة، مركز شركاء التنمية للبحوث والتدريب والاستشارات.

٧. البيومي، إبراهيم غانم.(٢٠٠٩، فبراير). مؤسسات العمل الخيري وضرورات إصلاح نظام الوقف في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم(١٤٤).

٨. تمام، أحمد.(قوانين الأوقاف المصرية دراسة ميدانية انتقادية، بحث غير منشور، متاح على الرابط التالي/www.darelmashora.com/V2/Documents

٩. جامعة الملك سعود.(٢٠١٩). أوقاف جامعة الملك سعود. متاح على الرابط التالي http://endowment.ksu.edu.sa/

١٠. جامعة الملك سعود. (٢٠١٨) .وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية. متاح على الرابط التالي http://chairs.ksu.edu.sa/ar

١١. جامعة الملك عبد العزيز.(٢٠١٩). الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز. متاح على الرابط التالي https://waqf.kau.edu.sa/Default-808-AR

١٢. حسين، حسين حسان محمد.(٢٠٠٠). دور الوقف في تنمية المجتمع– دراسة تاريخية وثائقية. *مجلة كلية اللغة العربية* جامعة الأزهر، أسيوط، ع(١٩)، ص ص ٣٦٣-٤٧٩.

١٣. حفناوي، محمد عيد حسونة، والقطيط، جهاد صبحي عبد العزيز.(٢٠١٢).انعكاسات الوقف الخيري على التعليم الجامعي في مصر. *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مج ١٦*، ع(٤٨)، ص ص ٣٦٧-٤٤٦.

١٤. حيزوم، عبد الرحيم محمد.(٢٠٠٩). الوقف ودوره في تمويل المرافق الخدمية عند عجز الميزانية العامة للدولة. *المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية المملكة العربية السعودية*، الوقف الإسلامي، اقتصاد، وإدارة ، وبناء حضارة، الجامعة الإسلامية ، ص ص ٤٠-٧٥.

١٥. خربوش، حسني علي.(٢٠٠٩، أبريل). آليات تمويل التعليم الجامعي في الأردن- المشاكل والحلول المقترحة. *مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية في الوطن العربي* بعنوان إدارة معونات التنمية والتعليم، التحديات وآفاق المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، لبنان، ص ص ٥٥-٧٤.

١٦. الخطيب، محمود بن إبراهيم مصطفى.(٢٠١٠). الوقف على التعليم. *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي*، القاهرة، مج ١٤ ، ع (٤٢)، ص ص ٦٣-١١٧.

١٧. الدسوقي، محمد.(٢٠٠٠، سبتمبر). الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي. *سلسلة قضايا إسلامية*، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ع(٦٤)، القسم الأول.

١٨. الدقي، نور الدين.(٢٠١٥، ديسمبر).تمويل التعليم العالي في الوطن العربي- الوثيقة الرئيسية. *المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي*، الأكاديميّة العربيّة للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإسكندريّة.

١٩. الدهشان، جمال علي (٢٠١٦، أكتوبر). نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم فى مصر. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية جامعة عين شمس بعنوان توجهات استراتيجية فى التعليم – تحديات المستقبل

٢٠. ديلمي، هاجيرة. (٢٠١٧، مارس). أثر الوقف في التنمية. *أعمال المؤتمر العلمي الدولي بعنوان الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة*، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، ص ص ١- ٢٤.

٢١. زغلول، أمين عبد المعبود.(٢٠٠٥). دور الوقف في دعم التعليم الجامعي. *مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط*، جامعة الأزهر، ع(١٧)، ج ١، ص ص ١٤-١١٢.

٢٢. زقزوق، نداء محمد.(٢٠١٦). الوقف العلمي وعلاقته بالمستوى الحضاري للأمة. *مجلة دراسات في علوم الشريعة والقانون*، الأردن، مج ٤٣، ص ص ٨٠٣- ٨١٦.

٢٣. الزليطني، نجاة أحمد.(٢٠٠٨، نوفمبر). تمويل التعليم الجامعي في ليبيا- الواقع والحلول. *المؤتمر القومي السنوي الخامس عشر بعنوان "نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي"*، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، ص ص ٦٨٦- ٧٠٣.

٢٤. الزياني، مجيدة. (٢٠١٨، نوفمبر). الوقف والأنظمة الخيرية الغربية: إنسانية المقاصد وآفاق التعاون. *مجلة أوقاف*، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، ع (٣٥)، س ١٨، ص ص ٣٩-٧٢.

٢٥. السالم، منال بنت عبد العزيز والمنقاش، سارة بنت عبد الله.(٢٠١٨، سبتمبر). الأوقاف التعليمية كمصدر لتمويل التعليم في التاريخ الإسلامي ومقترحات الاستفادة منها. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مج ٢٦*، ع(٥)، ص ص ٢٨١-٣٠٦.

٢٦. السالوس، منى بنت علي، والصديقي، سحر عبد الرحمن.(٢٠١٢، يوليو). الوقف ودوره في الحياة العلمية والتعليمية في العالم الإسلامي. *مجلة دراسات عربية وإسلامية*، مج ٣، ع(٧)، ص ص ١١١-١٨٥.

٢٧. السبيعي، عبيد بن عبد الله. (٢٠١٢، فبراير). تمويل التعليم الجامعي بين كفاية التمويل وكفاءة الاستخدام. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، ع (٢٢)، ج ٢، ص ص ٣٧٩- ٣٩٥.

٢٨. السفياني، إدريس.(٢٠١٥، أبريل). الوقف ومعالم البناء الحضاري في الإسلام. *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، المغرب، ع (١٢١)، ص ص ٨١-٩٥.

٢٩. الشامي، عبد الله محمد محمد.(٢٠٠٦). تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مجلة البحوث والدراسات التربوية*، اليمن، س ١٢، ع(٢١)، ص ص ١٤٥-١٨٥.

٣٠. شبيطة، مها توفيق محمد.(٢٠١٣، مارس). الوقف الإسلامي ودوره في تمويل البحث العلمي. *أعمال المؤتمر العلمي الثاني بعنوان أولويات البحث العلمي في فلسطين*- نحو دليل وطني للبحث العلمي، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ص ٤٠١- ٤٤٧.

٣١. شتوح، نور الدين.(٢٠١٧، مارس). مقاربة اقتصادية بين التنمية المستدامة والوقف الإسلامي. *أعمال المؤتمر العلمي الدولي بعنوان الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة*، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – الأردن، ص ص ١- ١٨.

٣٢. الشريف، محمد شريف بشير. (٢٠١٦، أبريل). استثمار الوقف العلمي بالجامعات السعودية – صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن نموذجا. *مجلة بيت المشورة* ،شركة بيت المشورة للاستشارات المالية ، قطر، ع (٤)، ص ص ٦٩ – ٩٣.

٣٣. الشنيفي، علي بن عبد الله. (٢٠١٨، أبريل). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، مج ٢ ، ع(١٠)، ص ص ٧٠-٩٠.

٣٤. صبري، إبراهيم رشاد محمد (٢٠٠٦، يونيو). دور الوقف في علاج مشكلات المجتمع الإسلامي المعاصر. *مجلة الدراسات العربية*، كلية دار العلوم بالمنيا، مج ٢ ، ع(١٤)، ص ص ٢٢٣-٢٦٩.

٣٥. صلاح الدين، نسرين صالح محمد، المعنى، عبد الله بن حمد، عيسان، صالحة عبد الله يوسف، لاشين، محمد عبد الحميد.(٢٠١٨، مايو). إدارة أموال الوقف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، دار سمات للدراسات والأبحاث، مج*٧* ، ع(٥)، ص ص ٨٦- ١٠١.

٣٦. الضحيان، عبد الرحمن إبراهيم.(٢٠٠١م).*الأوقاف الإسلامية ودورها الحضاري- الماضي والحاضر والمستقبل*. المدينة المنورة، دار المآثر للنشر والتوزيع.

٣٧. طه، راضي عبد المجيد.(٢٠٠٢، ديسمبر). تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. *مجلة كلية التربية بأسوان*، ع(١٦)، ص ص ٤٣-١٢٥.

٣٨. العاني، أسامة عبد المجيد.(٢٠١٦، أكتوبر). دور الوقف في تمويل البحث العلمي. *مجلة بيت المشورة*، شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، ص ص ٢٩-٦٩.

٣٩. عبد الجليل، رباح رمزي. (٢٠١٤، أبريل). تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات المعاصرة- نموذج مقترح. *مجلة كلية التربية بأسيوط*، مج ٣٠ ، ع(٢)، ص ص ١٠٤-١٦٨.

٤٠. عبد السلام، مصطفى محمود.(٢٠١٠، يونيو). تفعيل الوقف في الوطن العربي- دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجا. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، القاهرة، مج *١٨* ، ع(١)، ص ص ٤٢-٦٦.

٤١. عبد الله، طارق.(٢٠١١، مايو). هارفارد وأخواتها- دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية. *مجلة أوقاف*، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، *س ١١* ، ع(٢٠)، ص ص ٤٥-٧٤.

٤٢. عبد الله، طارق.(٢٠١٨، أكتوبر). نحو موجة ثانية لإحياء الوقف في العالم الإسلامي. *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، مج*٣١* ، ع(٣)، ص ص ٦٧-٨٠.

٤٣. عبد الله، طارق.(٢٠١٨، نوفمبر). ما بين الوقف والمؤسسات الخيرية في الغرب- وحدة الفكرة واختلاف النتائج. *مجلة أوقاف*، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، *س ١٨* ، ع(٣٥)، ص ص ٢٤٩-٢٧٤.

٤٤. العتيبي، حسناء بلج.(٢٠١٨، أكتوبر). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا–بريطانيا–اليابان–استراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، مج ٢ ، ع(٢٥)، متاح عبر الانترنت على موقع المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: www.ajsrp.com

٤٥. عزب، محمد علي عليوة. (٢٠٠٩، أبريل). تمويل التعليم الجامعي في مصر– ملامح الأزمة وسبل المواجهة – دراسة مستقبلية. *مجلة كلية التربية بالزقازيق*، ع(٦٣)، ص ص ١–٩٨.

٤٦. عطية، صلاح.(٢٠٠٢، يوليو). تجربة تفهنا الأشراف مركز ميت غمر محافظة الدقهلية. *أبحاث ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام*، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر ومركز الدراسات المعرفية، القاهرة، ص ص ١– ١٩.

٤٧. غانم، إبراهيم البيومي.(١٩٩٨). *الأوقاف والسياسة في مصر*. القاهرة، دار الشروق.

٤٨. غانم، إبراهيم البيومي.(٢٠١٦). *تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي*. القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم.

٤٩. القضاة، منذر عبدالكريم(٢٠١٠). أحوال الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر. *مجلة هدي الإسلام*، الأردن، مج ٥٤، ع (٤)، ص ص ٨٧–٩٥.

٥٠. منصوري، كمال وملالة، إيمان وحيمر، مريم.(٢٠١٧، مارس). الوقف العلمي كإحدى سبل دعم التعليم العالي. *ملتقى الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة*، معهد العلوم الإسلامية، الجزائر، ص ص ٢٥٩–٢٧٨.

٥١. موسى، أحمد جمال الدين.(١٩٩٩، أبريل). أزمة تمويل التعليم الجامعي في العالم العربي. من *كتاب مؤتمر اليوبيل الفضي لكلية الحقوق جامعة المنصورة*، ص ص ٤٩٥– ٥٣١.

٥٢. نصر، محمد يوسف مرسي والبحيري، السيد السيد محمود. (٢٠٠٥، ديسمبر). تفعيل دور الوقف في تمويل التعليم الأزهري في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية. *مجلة التربية*، كلية التربية جامعة الأزهر، القاهرة، ع(١٢٨)، ج ٣، ص ص ٣٢٧– ٣٩٨.

٥٣. النويران، ثامر علي، والبقوم، علي هلال. (٢٠١٧، مايو). الوقف ودوره في دعم مؤسسات التعليم العالي– وقف جامعة الملك سعود نموذجا. *مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية*، مج ٢ ، ع(٢)، لندن، الهيئة العامة للتسويق الإسلامي، ص ص ٢١–٣٦.

٥٤. الهلالي، الهلالي الشربيني. (٢٠٠٣، ديسمبر). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي. *مجلة دراسات في التعليم الجامعي*، ع(٥)، ص ص ٢٠–٨٣.

٥٥. وزير، محمد شكري.(٢٠٠٢، مارس). المتغيرات الاجتماعية والتربوية المترتبة على إنشاء الكليات المستحدثة ببعض الأقاليم دراسة حالة على قرية تفهنا الأشراف – دقهلية. *مجلة التربية*، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع (١٠٧)، ج ٢، ص ص ٥٦٥– ٦١٣.

56. Acharya, S., & Dimson, E. (2007). Endowment Asset Management: Investment Strategies in Oxford and Cambridge: Oxford: Oxford University Press
57. Blumenstyk, G. (2014). American Higher Education in Crisis?: What Everyone Needs to Know®: Oxford University Press.
58. Hasan, H., & Ahmad, I. (2018). Determinants of Higher Education Islamic Endowment (Waqf) attributes among Muslims in Malaysia. *Journal of Islamic*, *3*(12), 1-9.
59. Harvard University.(2019).The Harvard Endowment. Retrieved from:https://www.harvard.edu/about-harvard/harvardglance/endowment
60. Lerner, J., Schoar, A., & Wang, J. (2008). Secrets of the academy: The drivers of university endowment success. *Journal of Economic Perspectives*, *22*(3), 207-22.
61. Mahamood, S. M., & Ab Rahman, A. (2015). Financing universities through waqf, pious endowment: is it possible?. *Humanomics*. Volume (31). Issue No. 4. Pages: 430-453.
Retrieved from: http://dx.doi.org/10.1108/H-02-2015-0010
62. Meyer, H. D., & Zhou, K. (2017). Autonomy or oligarchy? The changing effects of university endowments in winner-take-all markets. Higher Education, 73(6), 833-851.
63. National Center for Education Statistics, (2018). The Condition of Education 2018.Retrieved from: https://nces.ed.gov/pubs2018/2018144.pdf
64. Nor, S. B. M., & Yaakub, N. I. (2017). Educational Endowments Governance for Institutions of Higher Education in Malaysia: A Preliminary Study. *Advanced Science Letters*, *23*(1),Pages: 589-591.
65. Yale University.(2018). Endowments Reports. Retrieved from:http://investments.yale.edu/reports